

السياسات الاستراتيجية للاتحاد الأوربي

إعداد: شيراز محمد خضر

تعريب: فريق دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى
2022

www.academy.house

السياسات الاستراتيجية للاتحاد الأوربي

الوحدة الأولى

السياسة الاجتماعية والبيئية

منح الاتحاد الأوروبي بعضاً من سلطاته، مثل تلك التي تسمح بتأسيس السوق الموحد (اتحاد مجموعة من الدول تقوم بالتجارة مع بعضها البعض دون قيود أو رسوم جمركية، وأصبح السوق الأوروبية الموحدة في حيز التنفيذ منذ 1 يناير 1993)، بسبب أن حجمها يقدم مزايا بعيدة عن متناول الدول. وبعض السلطات الأخرى وجدت لمنع الدول الأعضاء من إيذاء بعضهم البعض. البيئة هي المجال الوحيد التي أعطيت فيه الصلاحيات لهذا السبب، مع اتفاق عام على أنه مرغوب فيه. ومن المجالات الأخرى السياسة الاجتماعية حيث كان هناك خلاف حاد في ما يتعلق بالمدى المطلوب لتدخل الاتحاد الأوروبي.

سياسة اجتماعية

مصطلح "السياسة الاجتماعية" له معنى أضيق في لغة الاتحاد الأوروبي عن المعنى العام له في بريطانيا. فهو لا يشير إلى مجموعة السياسات التي تشمل: الصحة، الإسكان، الخدمات الاجتماعية حيث تكون الدولة معنية بالرفاهية والفائدة. يختلف نمط هذه الخدمات من بلد إلى بلد بالشكل الذي يعكس ثقافاتهم السياسية والاجتماعية، ومن الأشياء المقبولة على نطاق واسع أن آثار هذه الاختلافات التي تتعدى الحدود بين الدول، ليست كافية لتبرر تدخل الاتحاد. في معاهدات ومصطلحات الاتحاد الأوروبي، مع ذلك، السياسة الاجتماعية تتعلق بالمسائل المرتبطة بالعمل، حيث تكون هناك أيضاً اختلافات كبيرة من بلد إلى آخر. ولكن حيث أن ظروف العمل ترتبط بشكل وثيق بالسوق الموحد،

كان هناك ضغوطاً لتنسيق سياسات الدول الأعضاء من أجل منع معاناة الموظفين في الدول التي لديها مستويات أعلى نتيجة المنافسة من ذوي معايير الأقل.

كان أول الأمثلة على ذلك المادة بشأن المساواة في الأجور في معاهدة روما. كان لفرنسا السبق عن الدول المؤسسة الأخرى في وجود تشريع يعمل على أن تكون النساء على قدم المساواة مع الرجل فيما يخص حصولها على أجر نظير عملها. ومن أجل الحفاظ على التنافس بين القطاعات التي تعمل بها النساء بنسبة عالية، طالبت فرنسا من شركاءها أن يقدموا أجوراً متساوية . ومع الحركة العامة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، كانت هذه واحدة من القوانين الأوروبية الأكثر شعبية.

وبحلول وقت معاهدة أمستردام، كان هناك اتفاق معد لأن يتسع مفهوم المبدأ من أجور متساوية لفرص متكافئة ومساواة في المعاملة في جميع المسائل المتعلقة بالعمل.

مدد القانون الأوروبي الموحد نطاق السياسة الاجتماعية في اتجاهين: توفير التشريعات المتعلقة بالصحة والسلامة في العمل وتشجيع الحوار بين ممثلي الإدارة والعمال على المستوى الأوروبي. وبينما حاربت السيدة " تاتشر" بشدة تأثير العلاقات "التشاركية " في بريطانيا، وقالت أنها تعتقد بلا شك أن هذا الحوار على المستوى الأوروبي لن يكون ذو فائدة كبيرة ، والقضية المرفوعة ضد تقويض معايير الصحة والسلامة تم الاتفاق عليها بشكل عام. ولذلك، على الرغم من أن مجتمع السياسة الاجتماعية كان واحدة من الأشياء التي تبغضها "تاتشر"، إلا أنها قبلت هذه الأحكام من القانون الموحد كجزء من صفقة شملت برنامج السوق الموحد.

في عام 1989، قام الاقتصادي الفرنسي ديلور، الذي شهد أعلى مستويات التشريعات الاجتماعية باعتبارها، للعمال، نظير ضروري للسوق الموحد، باقتراح الميثاق الاجتماعي الذي وافق عليه الجميع باستثناء واحد في المجلس الأوروبي، اعترضت "تاتشر". على الرغم من أنها وافقت على بعض أحكامه مثل حرية حركة العمال والحق في الانضمام إلى

نقابة عمالية (أو عدم الانضمام لها) ، إلا إنها اعترضت على البعض الأخر، مثل حق العمال في المشاركة في اتخاذ القرار بالشركات، وكذلك الحد الأقصى لساعات العمل التي ، حظيت بالكثير من اعتراض الحكومة البريطانية، تم سنها في وقت لاحق بتصويت الأغلبية بموجب مادة المعاهدة الخاصة بالصحة والسلامة في العمل. حذا الكثير حذوها عندما أمنت عدم مشاركة بريطانيا من أحكام السياسة الاجتماعية في معاهدة ماستريخت، والتي بالتالي ظهرت في البروتوكول الذي ينطبق على جميع الدول الأعضاء الأخرى. إلا أنه عقب الفوز في انتخابات حزب العمال عام 1997 ، كان هناك اتفاق بالإجماع على تحويل البروتوكول إلى فصل اجتماعي في معاهدة أمستردام، وكان مصحوباً بفصل جديدا يهدف إلى تحقيق "مستوى عال من العمالة والحماية الاجتماعية". ولكن بريطانيا واصلت تعزيز قضية مرونة أسواق العمل، وهو الهدف الذي تم تناوله في جدول أعمال لشبونة عام 2000 وخلفائها، "أوروبا 2020" عام 2010، والتي جلبت معاً السياسة الاجتماعية مع سياسة العمالة في تحالف كان موجهاً أكثر من ذلك بكثير لاستخدام النمو الاقتصادي لتوفير الرفاهية الاجتماعية.

المرونة أو التنظيم في أسواق العمل

أكدت بريطانيا رفع القيود والمرونة في تعاملها مع الاتحاد الأوروبي، على أساس أن ذلك سوف يجعل الاقتصاد الأوروبي أكثر قدرة على المنافسة ويزيد من فرص العمل. في حين أن أسواق العمل ليست هي القطاع الوحيد للاقتصاد في الذي دعا لرفع القيود، وينظر إليها على أنها من بين الأكثر أهمية.

في حين أن النهج البريطاني قد سمى "الأنجلوسكسونية" بسبب التشابه مع الفلسفة الاقتصادية الأمريكية، بديلاً أصبح يعرف باسم نهج "راينلاند"، وألمانيا مثالاً رائداً. وكان هناك تركيز في أسواق العمل على التضامن والحماية الاجتماعية بدلاً من المرونة. وتم

التفاوض على الكثير من التنظيم لتحقيق هذا بين أرباب العمل والنقابات، وسميت في ألمانيا "الشركاء الاجتماعيين". وقد عكس هذا ثقافة التوافق في المجتمع المدني في رد فعل ضد طرق الديكتاتورية الشمولية السابقة؛ وأنها بنيت على تقاليد طويلة الأمد للتضامن، مثل قبول المسؤولية في القطاع الخاص لمستويات عالية من التدريب التقني. وشملت النتائج النجاح الاقتصادي المتميز لعقود ما بعد الحرب واستمرار قوة الصادرات الألمانية. ولكن على الرغم من أن عبء دمج شرق الإقليم في الاقتصاد الألماني هو أحد أسباب الأداء الأقل نجاحاً في 1990، وانتقدت ألمانيا أيضاً لعدم الرغبة في إدخال المزيد من المرونة في سوق العمل وإصلاح المنظمات الصناعية والمالية والنظام الضريبي ، رداً على التطورات الحالية في الاقتصاد العالمي.

يتدفق نهر الراين أيضاً من خلال هولندا، وفى هولندا أيضاً نظام اقتصادي وسياسي توافقي للغاية. وفي مواجهة المشاكل الاقتصادية الحرجة في 1980، بدأت عملية إصلاح أدت إلى ما يسمى "نموذج بولدر"، إدخال الإصلاحات الموجهة نحو السوق في ما تبقى من نظام توافقي، و حققوا أقل معدل للبطالة، زيادة الكفاءة، وأداء اقتصادي جيد من جميع النواحي . الدول الإسكندنافية لديهم الكثير من القواسم المشتركة مع هذا النهج.

Box 4 سياسة العمل

أدخلت معاهدة أمستردام قسماً جديداً في العمل استجابة للقلق إزاء ارتفاع مستوى البطالة في الاتحاد الأوروبي. والغرض الرئيسي هو تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بسياساتهم الخاصة بالعمل.

تقدم الدول الأعضاء تقارير سنوية عن سياسات التوظيف لديها إلى المجلس واللجنة التي تعد تقريراً للمجلس الأوروبي. ثم يتم إصدار أدلة موجزة إلى الدول التي ينبغي أخذها في الاعتبار في سياسات التوظيف لديها، ويمكن للمجلس أن يقدم توصيات للحكومات.

والمجلس، في القرار المشترك مع البرلمان، قد يقرر إنفاق المال من الميزانية لتشجيع تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، وتوفير تحليل مقارن وتقديم المشورة، وتعزيز النهج الابتكارية، وتمويل المشاريع التجريبية.

وقد زاد هذا من تأثير سياسة العمالة في الاتحاد ولكن يبقى أن نرى مدى تأثيره على سياسات الحكومة.

وبينما ظل الشعب الفرنسي يؤكد على الحماية الاجتماعية، والاعتماد أكثر على القيادة الحكومية والتنظيم، وهم أيضاً، على الرغم من الانتقادات التي وجهت إليهم بسبب بطئهم في الإصلاح، كان أدائهم جيداً في 1990 في معظم تدابير تجنبهم لنسب البطالة العالية. ولكن ظلت نسب البطالة علية وخاصة بين الشباب، وتدريجياً، أصبح الاقتصاد أقل نجاحاً. ولذلك، بدأ الرئيس "نيكولاس ساركوزي" بتخفيف العبء التنظيمي.

وغالباً ما ننسى أن البريطانيين، لأكثر من ثلاثة عقود بعد الحرب العالمية الثانية، كان لديهم اقتصادا يخضع لقيود شديدة من قبل كلاً من المساومة الجماعية والتدخل الحكومي. وكان في رد فعل ضد هذا لأن الإصلاحات في فترة "تاتشر" نقلت بريطانيا بشكل حاد نحو النموذج الأنجلو سكسونية. بينما كان هدف "بلير" من "النهج الثالث" كان لمنع هذا التذبذب بالوصول إلى حل بينهما، والكثير من التركيز على المرونة الاقتصادية والتوجه الودي لمشاريع حكومته المستمدة من إصلاحات أسلافه، وكذلك من التقاليد البريطانية القديمة من الليبرالية الاقتصادية.

وقد ساعد تحسن الأداء الاقتصادي البريطاني منذ 1990 في إعطاء مصداقية لنهج الأنجلو سكسونية، كما لديه ديناميكية الاقتصاد الايرلندي. ولكن كان أهمها استمرار نجاح الاقتصاد الأمريكي، بانخفاض نسب البطالة وارتفاع معدلات النمو، حيث يمكن استخلاص نتائج مفادها أن المرونة تناسب المرحلة الحالية من التطور التكنولوجي. بينما تمت مقاومة درجة عدم التدخل في النهج الأميركي للسياسة الاجتماعية، انبثق إجماع

معين في الاتحاد الأوروبي بأن وسائل مثل المعيارية وضغط النظير هي أكثر ملائمة من التشريعات الاجتماعية للحد من البطالة، فضلاً عن بعض التدابير لخلق اقتصاد فعال وقادر على المنافسة.

في حين لا يزال هناك دائرة قوية من جمهور المؤيدين داخل العديد من الدول الأعضاء الكبيرة لنهج التدخل لمثل هذه الأسئلة، تزايد العولمة، الحاجة للحفاظ على القدرة التنافسية، وفي الآونة الأخيرة، أزمة منطقة اليورو نقلت الجدل والنقاش بداخل الاتحاد نحو وجهة النظر البريطانية ، وإلى أي مدى إصلاحات التوريد/العرض ستتم وتظل مرئية.

السياسة البيئية

لا يمكن منع الهواء والماء الملوث من الخروج من دولة ما وإلحاق أضرار في بلد أخرى. ولذلك هناك اهتمام بوجود معايير مشتركة للسيطرة على التلوث من منبعه. الأمر نفسه ينطبق على الآثار البيئية للسلع المتداولة في السوق الموحد. ونص القانون الأوروبي الموحد للسياسة البيئية للمجتمعات المحلية على التعامل مع هذه المشاكل، وأكد أيضاً على أن هدف المفوضية الأوروبية هو "حفظ وحماية وتحسين نوعية البيئة".

وقد تم تفعيل عدة مئات من التدابير البيئية، والاستجابة لمجموعة كبيرة من المشاكل البيئية: تلوث الهواء والماء؛ التخلص من النفايات، الحد من ضجيج الطائرات والسيارات، مواطن الحياة البرية ومعايير الجودة لمياه الشرب والاستحمام.

في عام 1988 صدر قانون للحد من حدوث الأمطار الحمضية، خفض انبعاثات أكاسيد غاز ثاني أكسيد الكبريت والنيتروجين بنسبة 58% على مراحل على مدى 15 عام التالية. وتمت المطالبة بمعايير للحماية ضد المواد الكيميائية الخطرة بعد انضمام السويد ذات الوعي البيئي في 1995، كما صدر أخيراً في 2006 توجيهات منظمة REACH (الخاصة بحماية صحة الإنسان والبيئة من تأثير المواد الكيماوية) لضمان المعايير في جميع أنحاء

الاتحاد. وبينما سمحت تشريعات الاتحاد دائماً للدول الأعضاء بوضع معايير خاصة بهم في مسائل أخرى. سمحت المعاهدة للدول أن يكون لديهم معايير أعلى للمنتجات المتداولة ، شريطة أن تقنع اللجنة أن هذه ليست أجهزة حماية؛ وبحلول عام 2004، أصبح مبدأ " الشخص المتسبب في التلوث يدفع" قانوناً بالاتحاد. وجاء التركيز على السياسة البيئية في وقت كانت فيه أوروبا تتحول بسرعة لدولة أكثر اخضرارا، حتى أصبحت واحدة من السياسات الأكثر شعبية في الاتحاد، كما أصبح مبدأ المساواة في الأجر؛ ومثل سياسة المساواة بين الجنسين، وأيضاً تم تعزيزها بموجب معاهدة أمستردام، التي نصت على أن "متطلبات الحماية البيئية" يجب أن تدمج في سياسات الاتحاد الأخرى "بهدف تعزيز التنمية المستدامة ".

احتوى برنامج العمل البيئي السادس، الذي وافق عليه المجلس والبرلمان في 2002، على إطارا عمل لمدة عشر سنوات لتعزيز التنمية المستدامة في مجالات تغير المناخ، الطبيعة والتنوع البيولوجي، البيئة والصحة والموارد الطبيعية والنفايات. في وقت لاحق من ذلك العام، لعب الاتحاد دوراً قيادياً في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجنوب أفريقيا. وأصبحت استراتيجية التنمية المستدامة في بعد ذلك من الأولويات، مع تغير المناخ العنصر الأبرز، تم ذكرها بشكل صريح في معاهدة لشبونة.

كان لقانون الاتحاد فيما يتعلق بتغير المناخ تأثيراً قوياً على المستويين الداخلي وعلى نطاق العالم الأوسع. وقع الاتحاد الأوروبي بروتوكول كيوتو في عام 1998، وكان هدفه متمثلاً في خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بحلول عام 2012 إلى 8% أقل من مستوى عام 1990. وقام المجلس بعد ذلك، في عملية مقلقة إلى حد ما، بتخصيص حصص للدول الأعضاء لانبعاثاتهم، بناءاً على اقتراح من الجنة بعد التشاور مع كل دولة، إلى الإجمالي المقدر للحفاظ على الانبعاثات الخاصة بالاتحاد في نطاق الهدف. تتم مراقبة الانبعاثات بعناية، وهناك عقوبات لعدم الامتثال. في عام 2005، قدم الاتحاد، من أجل توفير المرونة في التحكم في الانبعاثات، مشروع تجارة الانبعاثات (ETS) التي

تخصص الحقوق بين أكثر من 5000 من الملوثات الصناعية الكبرى للاتحاد، مما يسمح لتلك التي يصدر عنها انبعاثات أقل من حصصها أن تقوم ببيع حقوقها غير المستخدمة لتلك التي تستخدم أكثر، وبالتالي خلق "سوق الكربون" الذي يحدد تكلفة الكربون داخل الاتحاد. وحيث أن الحقوق الصادرة بسخاء جداً في البداية، سوف تقوم ETS بعمل اعتمادات للمزاد ، مما يساعد على رفع سعر الكربون بما يكفي للحد من الاستخدام المفرط. هذا مهم بشكل خاص منذ قرر المجلس الأوروبي في عام 2006، في أعقاب أفضل مشورة علمية، أن الاتحاد يجب عليه تحقيق خفض يبلغ 60% بحلول عام 2050، وذلك تمشياً مع الهدف العالمي الذي يعتبر أنه ضرورة لتجنب التغير الكارثي المحتمل، ومنذ ذلك الحين، يقود الاتحاد العالم في هذا المجال، ويحتاج إلى الحفاظ على مصداقيته.

الوحدة الثانية

'مساحة من الحرية ، الأمن والعدالة "

أوضح "إرنست بيفن"، وزير الخارجية في أول حكومة حزب العمال بعد الحرب، أن الهدف من سياسته الخارجية "كان حقاً. . . للتعامل مع المشكلة برمتها من جوازات السفر والتأشيرات" لدرجة أنه يمكنه "النزول إلى محطة فيكتوريا"، حيث تغادر القطارات للقارة، " أحصل على تذكرة للسكة الحديدية، وأذهب إلى حيث أحب بدون جواز سفر أو أي شيء آخر ". احتفظ اتحاد التجارة القديم بمنظمة البشر. لكن وزير الخارجية وجد نفسه يدافع عن سيادة الدول، وأعلن رفضه لفكرة عضوية بريطانيا في المجتمعات الناشئة، التي كانت في نهاية المطاف تهدف إلى جعل تحقيق رؤيته ممكناً.

وبالفعل، في عام 1958 ، تضمنت معاهدة روما "أشخاصاً" جنباً إلى جنب مع السلع والخدمات ورؤوس الأموال، في الحريات الأربع للحركة عبر الحدود بين الدول الأعضاء. بالنسبة " للأشخاص" اقتصر هذا على الحق في العبور لأغراض العمل. وعقب ذلك بحوالي ربع قرن ، عرف القانون الأوروبي الموحد السوق الداخلية بأنها "منطقة دون حدود داخلية". وعقدت حكومة "السيدة تاتشر" أن هذه الكلمات لا تعني أي تغيير لأنهم كانوا مؤهلين عن طريق إضافة "وفقا للمعاهدة " والتي في النواحي ذات الصلة ما زالت قائمة. ولكن حكومات الدول الفيدرالية كانت تهدف إلى اتخاذ الكلمات حرفياً: لإلغاء الرقابة على الحدود المتبادلة بينهم، وبالتالي جعل الحركة عبرهم مجانية للجميع.

تم إعطاء هذه الفكرة تعبيراً قانونياً في اتفاقات "شنغن " لعامي 1985 و 1990، ونظراً لأن "شنغن" بلدة صغيرة في لوكسمبورج، ترمز إلى جانب الحدود مع كلاً من فرنسا وألمانيا، حيث هذه الدول الثلاث، جنباً إلى جنب مع بلجيكا وهولندا، وقعوا الاتفاقات. وقد ارتفع عدد الموقعين عليها منذ ذلك الحين حتى تم التوقيع على ما يسمى بأراضي

الشنغن تقريباً من قبل جميع دول الاتحاد الأوروبي باستثناء بريطانيا وإيرلندا، وكذلك أعضاء رابطة التجارة الحرة الأوروبية.

كان ل "شنغن" هدفين رئيسيين، الأول يهتم بالسيطرة على الحدود، لإزالة تلك العوائق الداخلية لأراضي الشنغن، وضع ضوابط حول حدودها الخارجية، ووضع قواعد للتعامل مع اللجوء السياسي، الهجرة، والحركة أو الإقامة لرعايا الدول الأخرى في المنطقة. والثاني يهتم بالتعاون في مجال مكافحة الجريمة.

زاد النشاط الإجرامي عبر الحدود لأسباب مماثلة لتلك التي تدفع النشاط الاقتصادي عبر الحدود: تقدم التكنولوجيا، وخاصة في مجال النقل والاتصالات. كما هو الحال مع التجارة، هناك حاجة إلى التعاون عبر الحدود إذا كانت سيادة القانون لمواكبة ذلك. مع العلاقة الشديدة التي نتجت عن التكامل الاقتصادي، فالدول الأعضاء لديهم حاجة خاصة لمثل هذا التعاون. وتم اتخاذ الخطوة الأولى عام 1974 باتفاق "تريقي" لتبادل المعلومات حول الإرهاب، ووجد الوزراء والمسؤولين المعنيين أنه من المفيد أن يشمل أشكالاً أخرى من الجريمة. وكان هذا تمهيدا "الشنغن "، التي زورت توثيق التعاون بين وكالات تنفيذ القانون في الدول التي كانت على استعداد للذهاب لأبعد من هذا معاً، والذي أدى إلى "مكتسبات" واسعة من النصوص القانونية، تنطبق على أغلبية كبيرة جداً من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

ماستريخت الركيزة الثالثة

تؤثر جوانب الجريمة عبر الحدود و كذلك حركة الأشخاص على جميع الدول الأعضاء وليس فقط أراضي الشنغن. وتم الاتفاق على أن معاهدة ماستريخت ينبغي أن تنص على التعاون في هذه المجالات :الإرهاب، المخدرات، الاحتيال، و "أشكال خطيرة أخرى من الجريمة" تم إدراجها في المعاهدة، جنباً إلى جنب مع الضوابط الخارجية للحدود، اللجوء السياسي، الهجرة، والحركة عبر الحدود الداخلية من قبل مواطنين من دول خارج الاتحاد.

وينبغي تعاون السلطات القضائية والإدارية والشرطة والجمارك للدول الأعضاء من أجل التعامل معهم.

بعض الدول، مثل ألمانيا، أرادت لهذا أن يتم القيام به داخل المؤسسات المجتمعية، مع قيام كلاً من اللجنة، المحكمة، البرلمان وكذلك المجلس بأدوارهم العادية. والبعض الآخر مثل بريطانيا، مدافعةً عن سيادتها، أرادت أن تستبعد قدر الإمكان المؤسسات بدلاً من المجلس. وكانت النتيجة "الركيزة الثالثة" الجديدة للتعاون في مجال العدل والشؤون الداخلية (CJHA)، وأنشئت جنباً إلى جنب مع الجماعة "الركيزة الأولى". وقد كانت مؤسسات ال(CJHA) حكومية دولية، مع إجراء بالإجماع في المجلس، إلا الأدوار الاستشارية كانت للبرلمان واللجنة، ولا شيء على الإطلاق للمحكمة. وكانت أدوات السياسة عبارة عن مواقف مشتركة وإجراءات يحددها المجلس، والاتفاقيات المصدق عليها من قبل جميع الدول الأعضاء. وكان من هذه الاتفاقيات الخاص بإنشاء هيئة للشرطة جديدة واليوروبول.

ولا يفاجئنا، نظراً لوجود اتفاق بالإجماع بين 15 من الحكومات قبل اتخاذ القرار، لم يكن هناك الكثير من التقدم في الوقت الذي كانت فيه معاهدة أمستردام محل تفاوض . لم تدخل أي اتفاقية بعد حيز التنفيذ ، و العمل في النواحي الأخرى كان بطيئاً. ولكن تزايد القلق حول الجريمة عبر الحدود والهجرة غير الشرعية، وتوسيع الجانب الشرقي، من المتوقع أن يجلب مشاكل جديدة، كان يقترب، لذلك أرادت معظم الدول الأعضاء نظاماً أقوى.

مشروع أمستردام

أكدت معاهدة أمستردام على هدف إقامة ما يسمى "مساحة من الحرية، الأمن والعدالة" (AFSJ). وهذا يعني أساساً أن مختلف عناصر الركيزة الثالثة انتقلت إلى الركيزة

الأولى، تحت سيطرة مؤسسات الاتحاد، وعلى الأخص من قبل البرلمان والمحكمة. مضافاً إلى ذلك دورة جديدة من برامج الخمس سنوات من عام 1999، ومع الاعتماد التدريجي لميثاق الحقوق الأساسية، وضعت(AFSJ) نشاطاً كبيراً.

أحدثت لشبونة تغيير كبير آخر. فانهيار الركائز أحدث تعاون للشرطة والقضاء في إجراءات تشريعية عادية، ولكن مع بعض الترتيبات الانتقالية ومع سماح محدود للدول الأعضاء بالمبادرة. وفي حين أن الميثاق الآن ملزم قانوناً، فالعديد من الدول بما في ذلك المملكة المتحدة، لديها أحكام خاصة ولا تشارك في بعض المواقف، مما يعكس الحساسية المستمرة لمجال السياسة.

بينما الأوضاع في الاتحاد هي، بالمعنى العام، حرة وآمنة بشكل واضح ، وبمقارنتها بأجزاء أخرى من العالم، يتم استخدام الكلمات في المعاهدة بمعنى أكثر تحديداً: الحرية تشير إلى حرية التنقل في جميع أنحاء الحدود الداخلية ؛ الأمن الحماية من الجريمة عبر الحدود، والعدالة، وهى أساس للتعاون القضائي في الشؤون المدنية وكذلك المسائل الجنائية. ولا يزال يبقى أن نرى ما إذا كان من الحكمة أن الكلمات المناسبة التي لها مثل هذه الأهمية واسعة والنبيلة لغايات معينة. وقد تعتمد الإجابة على مدى تحقيقها والوقت الذي يتم فيه ذلك.

وفيما يتعلق بحرية التنقل، وبالفعل تم نقل ما يقرب من جميع مجموعة صكوك شنغن إلى الاتحاد. وهكذا، فإن حق الشعوب في التحرك بحرية في جميع أنحاء أراضي الشنغن مضمون من قبل المؤسسات، على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء يجب أن تقوم بمراقبة الحدود بشكل مؤقت من أجل التعامل مع التدفق الذي يأتي من الدول الأعضاء الأخرى من غير مواطني الاتحاد الأوروبي الذين يحملون تأشيرات مزورة.

وحتى الآن، لا تعتبر الرقابة على الحدود الخارجية مرضية، ولا هي سياسة مشتركة بشأن الهجرة واللجوء الكامل. ولن يكون هناك حرية للتنقل دون مراقبة الحدود في جميع أنحاء

الاتحاد، بينما تحتفظ بريطانيا، الدنمارك وإيرلندا بضوابطها. ومن خلال تصميمها على إبقاء ضوابط ورقابة على حدودها، انسحبت بريطانيا من أحكام معاهدة أمستردام الخاصة بحرية التنقل؛ وإيرلندا، التي تتمتع بحدود مفتوحة مع المملكة المتحدة، اضطرت أن تتخذ نفس الموقف. ولكن كلاً منهما لديه الحق في اختيار تدابير محددة، شريطة أن توافق الحكومات الأخرى بالإجماع في كل حالة. وقالت الحكومة البريطانية أنها تعتزم في نهاية المطاف أن تشارك بشكل كامل في مجموعة صكوك شينغن، وبصرف النظر عن الجوانب المتعلقة بالسيطرة على الحدود، بينما الدنمارك، التي وقعت على اتفاقيات شنغن، انسحبت من نقلهم إلى الاتحاد.

وفيما يتعلق بالأمن، لا تزال مكافحة الجريمة عبر الحدود لها الأولوية لدى الحكومية الدولية، ولكن مع توسيع نفوذ اللجنة. وبوجود الأنشطة التي تتصدي للإتجار بالأشخاص، الجرائم ضد الأطفال، الفساد، غسل الأموال، تزوير النقود، و "الجريمة الإلكترونية"، كان هناك نشاط كبير. قدمت يوروبول مساهمة مفيدة، على الرغم من أنها قد لا تكون جاهزة تماماً للتطبيق حتى تم التصديق على اتفاقيتها بشكل كامل من قبل جميع الدول الأعضاء في يوليو 1999، على مدى خمس سنوات بعد أن قدمتها معاهدة ماستريخت. وبالمثل، فرونتكس، التي أنشئت في عام 2005 لتنسيق حرس الحدود، كانت بدايتها بطيئة، ولكن الآن تنشر فرقاً في العديد من الحدود الرئيسية للاتحاد.

ومع ذلك، تم إحراز التقدم الأكثر أهمية في مجال مكافحة الإرهاب. عقب هجمات سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة، دفع الاتحاد بسرعة لتطوير قدراته الخاصة للعمل، وتم الاتفاق عام 2002 على مذكرة الاعتقال الأوروبية والتي كانت في طي النسيان لعدة سنوات، وذلك جنباً إلى جنب مع خطة العمل التي تستهدف جوانب الوقاية والملاحقة القضائية للأعمال الإرهابية، وكذلك تنسيق الردود من قبل الدول الأعضاء. وارتبط بهذا قرار إنشاء كلية الشرطة أوروبية رفيعة المستوى وهيئة تسمى" يوروجست "، تجمع بين

النيابة العامة ، قضاة التحقيق وضباط الشرطة في الدول الأعضاء للتعاون في التحقيق الجنائي والملاحقة القضائية.

في التعريف الضيق للعدالة كتعاون قضائي، تم اتخاذ بعض الخطوات المحددة للدول الأعضاء لمساعدة بعضهم البعض في المشاكل التي تحدث عبر الحدود المتعلقة بالاعتراف بالأحكام وتنفيذها، ولم يتم إنجاز الكثير بخصوص حقوق ضحايا الجريمة . وكان الطريق الذي اختاره الاتحاد واحد من الاعتراف المتبادل، بدلاً من التنسيق؛ ولكن هناك اتفاق على العديد من السياسات المشتركة، وأبرزها مذكرة الاعتقال الأوروبية، التي تعالج بعض مشاكل الجريمة عبر الحدود.

في التعريف الأوسع للكلمة، كانت العدالة التوزيعية موضوع في هذا المجال منذ أن أرادت ألمانيا، مع وجود عدد أكبر من طالبي اللجوء عن الدول الأعضاء الأخرى، تدابير لمشاركة التكاليف. وأدى ذلك إلى وضع سياسة اللجوء الأوروبي التي نسقت السياسات الوطنية وسمحت لتحسين إدارة تدفق السكان الكبير يتدفق في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وقد استجاب الاتحاد للمعنى الأكثر شمولاً للعدالة للانتقاد بخصوص التأكيد على القيود المفروضة على الهجرة واللجوء على حساب القلق بشأن معاملة البشر المعنيين. ولمواجهة رد الفعل الشعبي ضد هؤلاء الأشخاص، وفرت معاهدة أمستردام تدابير لحماية حقوقهم، جنباً إلى جنب مع العمل بشكل عام لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب. وباقتران هذه التدابير بميثاق الحقوق الأساسية، صمم الاتحاد الآن برنامجاً كبيراً نسبياً لحماية حقوق الإنسان، على الرغم من أن الدرجة التي يمكن أن يتم تطبيق هذا لا يزال موضع نقاش.

ما الذي يحتويه الاسم؟

حرية التنقل داخل أراضي الشنغن هو واقع شبه كامل. إذا كان "بيفن" قادراً على الذهاب إلى "جار دو نور" أو "جار دي ليون" اليوم، فيستطيع شراء تذكرة والذهاب بدون جواز سفر حسب رغبته ضمن أراضي الشنغن ، وهذا لا يسرى، للأسف، على محطة فيكتوريا.

في حين أن لشبونة جلبت الكثير من الوضوح للمنظمة الخاصة بمجال السياسة، بل هو أكثر من المؤكد أن هذا سيتناول مواجهة مختلف التحديات. الانقسامات المستمرة بين الدول الأعضاء والاتحاد، فضلاً عن العضوية التفاضلية للاتحاد الأوروبي وأراضي الشنغن، يؤدي إلى خطوط مشوشة في نطاق السيطرة، نطاق محدود للعمل، ونظام القليل من الأفراد يعرفه أو يفهمه. في نواح كثيرة، مساحة الحرية، الأمن والعدالة هي مثال تقليدي من مشكلة الاتحاد الأوسع نطاقاً : فهو وسيلة يمكن أن تكون مفيدة لمعالجة المشاكل التي هي خارج نطاق الدول الأعضاء ، ولكن تعرقلها التسويات السياسية ، بلغة مبهمة، وأحياناً السياسات غير البديهية التي تنجم عن محاولة جمع مثل هذا العدد الكبير من الجهات الفاعلة دون إصلاح مؤسسي مناسب.

الوحدة الثالثة

السلطة المدنية العظمى. . . وأكثر من ذلك، أو أقل؟

كانت الدوافع الرئيسية لإقامة مجتمع هو إحلال السلام بين فرنسا وألمانيا، والدول الأعضاء الأخرى، والرخاء لمواطنيها. ولكن في حين كانت علاقاتهم المتبادلة كانت قوية بشكل خاص، والعلاقات مع جيرانهم ومع دول كانت أبعد من ذلك أيضا مهمة جداً. ومنطق التبعية، أن المجتمع ينبغي أن يكون لديه مسؤولية ما يمكن القيام به معاً بشكل أفضل من الدول الأعضاء التي تعمل بشكل منفصل، بدأ تطبيقه على الشؤون الخارجية وكذلك الداخلية.

وكانت العلاقات الخارجية للجماعة، تمشياً مع صلاحياتها، تتركز أساساً في المجال الاقتصادي. ولكن كانت هناك منذ البداية أيضاً أهدافاً سياسية. بالنسبة لألمانيا، على الحدود مع الكتلة السوفيتية ومع ألمانيا الشرقية تحت السيطرة السوفيتية، كانت الأولوية التضامن في مقاومة الضغط السوفيتي. كان الفرنسيون لديهم رؤية أوسع للجماعة كقوة في العالم. وكانت العلاقات مع الولايات المتحدة عنصراً مركزياً : بالنسبة ل"مونيه"، في شكل شراكة بين الجماعة والولايات المتحدة، بالنسبة ل"ديغول"، في تحدي الهيمنة الأمريكية. تم عرض ومشاركة وجهة نظر "مونيه" على نطاق واسع، وكان ينظر للمجموعة باعتبارها "قوة مدنية كبيرة محتملة".

ذهب كثيرون في فرنسا أبعد من ذلك، بتخيلهم أن أوروبا يمكنها تحدي الهيمنة الأمريكية في مجال الدفاع. في بلدان أخرى، كان هناك مقاومة لهذا الرأي. ولكن التعاون في السياسة الخارجية تطور إلى درجة أن الاتحاد أطلق عليها اسم "سياسة الأمن والخارجية المشتركة "؛ وبريطانيا، التي كانت منذ فترة طويلة تعارض بشدة القانون المشترك من قبل الاتحاد الأوروبي في مجال الدفاع، انضمت عام 1999 إلى فرنسا في الشروع في القدرة الدفاعية

للاتحاد الأوروبي. وهذا لا يزال عنصراً ثانوي، على الرغم من أهميته المتزايدة، في العلاقات الخارجية للاتحاد. ولا تزال السياسات الاقتصادية الخارجية للاتحاد أكثر أهمية.

وفي الوقت نفسه، فإن العالم قد أصبح مكاناً أكثر خطورة، مع مصادر عدم الاستقرار مثل تغير المناخ، التدهور البيئي، الجريمة عبر الحدود، الفقر، الهجرة الجماعية والإرهاب، إلى جانب الأشكال العسكرية من انعدام الأمن. تم استبدال البساطة النسبية للمواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالهيمنة الأميركية، مع منظور العالم متعدد الأقطاب البارز وفيه الولايات المتحدة في عملية انضمام للصين وربما في وقت لاحق، الهند كقوى عملاقة.

في حين أن روسيا ومعها، القوى الصاعدة الأخرى يجب أن تؤخذ في الحسبان؛ وميزان القوى الاقتصادية بين القطبين، ومع هيمنة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تتحول بشكل سريع، مثل الوضع مع اقتصاديات "بريك" البرازيل، روسيا، الهند والصين، إلى اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب. هذا هو العالم الذي ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يجد مكانه فيه. وكما أظهرت تأثير حرب العراق عام 2003 وجولة الدوحة للمفاوضات التجارية، بأنها ليست مهمة بسيطة.

وصل الأوروبيين عموماً مرحلة في تاريخهم، وخاصة في تجربة العيش بسلام جنباً إلى جنب في الاتحاد الأوروبي، عندما قدروا كثيراً الأمن والقدرة على التنبؤ فيما يخص العلاقات بين الدول، وبالتالي، تؤيد استحداث نظام أمن متعدد الأطراف في العالم. بينما القدرات العسكرية للاتحاد تلعب دوراً متزايداً في وظائف مثل حفظ السلام، اقتصادياتها الخارجية، المساعدات والسياسات البيئية، جنباً إلى جنب مع خبرتها في تطوير العلاقات السلمية بين الدول، لديها إمكانيات كبيرة للمساهمة في كلا من أمنها ورخائها، وتلك الموجودة في العالم الأوسع. في هذا المنظور، يمكن تعلم الكثير من خبرات الاتحاد حتى الآن. **العلاقات الاقتصادية الخارجية**

أعطت معاهدة روما للجماعة تعريفة خارجية مشتركة كأداة للسياسة التجارية، ودعا في المصطلحات "السياسة تجارية المشتركة". لم يكن ذلك أمرا مفروغاً منه، فالبعض طالب الدول الأعضاء بالحفاظ على التعريفات القائمة، أقل من المتوسط في ألمانيا ودول البنلوكس، وأعلى في فرنسا وإيطاليا. لكن الفرنسيين أصروا على التعريفة المشتركة، ويرجع ذلك جزئياً لأنهم يخشون المنافسة من الواردات الرخيصة تتسرب من خلال الدول منخفضة الرسوم الجمركية، ولكن أيضاً لأنها أرادت للجماعة أن تملك أداة تمكنها أن تبدأ لتصبح قوة في الشؤون العالمية.

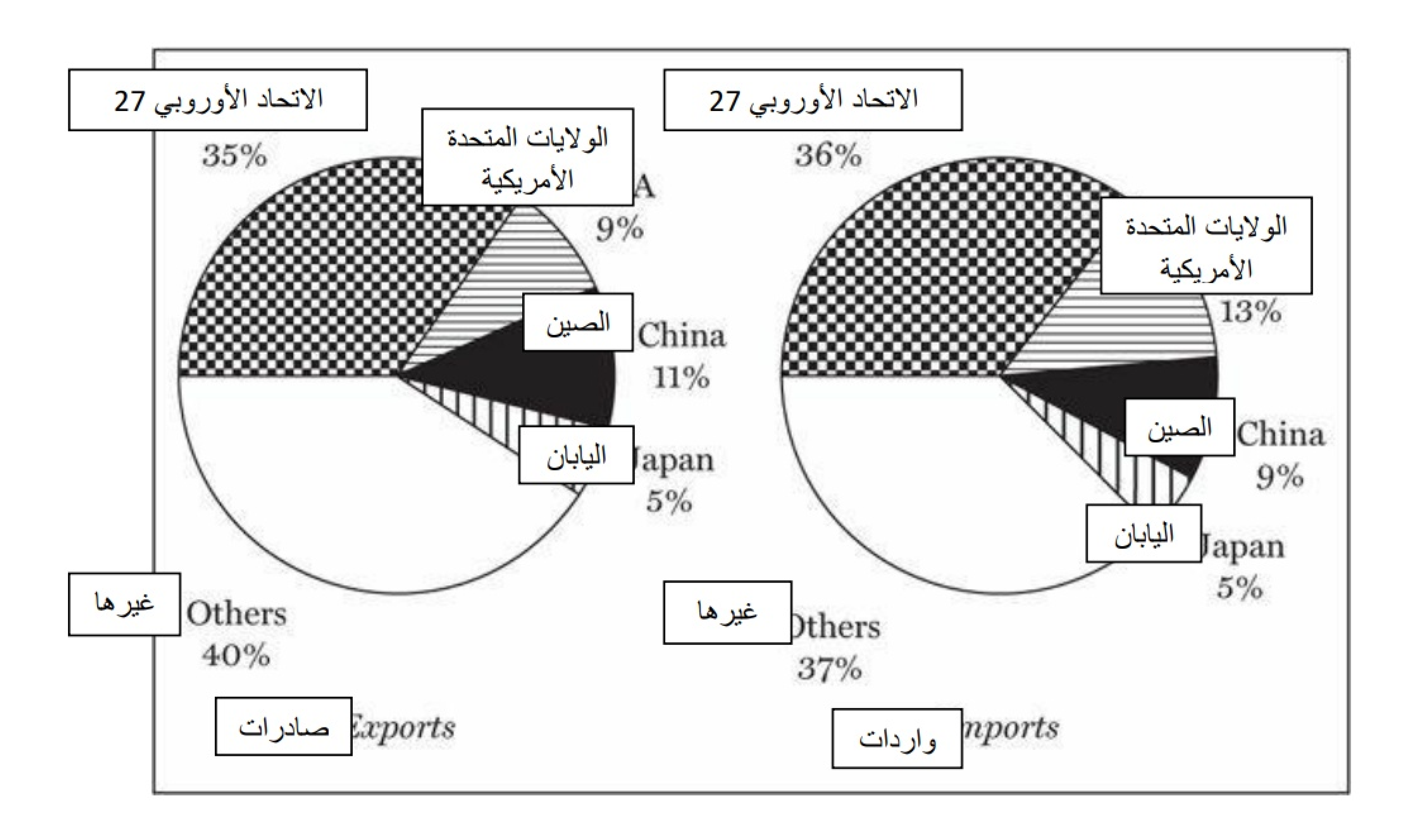
وظل هذا موضوعاً فرنسياً مستمراً. وكانت واحدة من الدوافع تجاه العملة الموحدة، مما يشكل تحدياً لهيمنة الدولار. واستمر ذلك مع الجهود الرامية إلى بناء قدرات دفاع الأوروبية، حيث نجد أن المصطلح "التأثير الأوروبي"، يتناقض مع "الفضاء" الأوروبي المنشغل بالشؤون التجارية.

لا أولئك الفرنسيين الذين كانوا مؤيدي الحماية بشدة ، ولا البريطانيين الذين انتقدوا في ذلك الوقت التعريفة المشتركة كجهاز حماية، قد تضمنت أنه، في الواقع، يكون السبب لجولة كنيدي لتخفيض التعريفة الجمركية، التي كانت الخطوة الأولى نحو دور المجتمع باعتبارها المروج الرئيسي لتحرير التجارة العالمية، وبالتالي أيضاً نحو توضيح قوة الأداة المشتركة للسياسة الخارجية.

وقد ظهرت السلطة في مجال الزراعة أيضاً، وكانت النتائج أقل حظاً بكثير، وقد تم استخدام نظام الرسوم الجمركية على الواردات ودعم الصادرات بطريقة حمائية للغاية، وذلك على حساب مستهلكي المجتمع والعلاقات التجارية الدولية، بما في ذلك الصادرات الصناعية الخاصة بها. ولكن سياسة التجارة الخارجية، ككل، كان لها فائدة كبيرة على حد سواء لمواطنيها والتجارة الدولية.

وتجرى العلاقات التجارية الخارجية على نحو فعال من قبل مؤسسات الاتحاد. ويتم تقرير السياسات والموافقة على اتفاقيات التجارة من قبل المجلس وفقاً لإجراءات الأغلبية المؤهلة، وتجري المفاوضات من قبل اللجنة في إطار تفويض السياسة ثم التقرير، وبالتشاور مع لجنة خاصة يعينهم المجلس؛ وللمحكمة اختصاص على نقاط القانون. وعادة لا تلعب البرلمانات جزءاً كبيراً فيما يتعلق بمفاوضات التجارة ، بصرف النظر عن الموافقة رسمياً على النتائج. ولكن المعاهدات لا تتوافر للتشاور في البرلمان الأوروبي حول مسائل متعلقة بالسياسة التجارية، على الرغم من أنه تم منح حق منح أو حجب موافقتها على المعاهدات الخاصة بتكوين ، والأهم من ذلك، الانضمام، على الرغم من أن البرلمان لا يلعب دوراً كبيراً في العلاقات الخارجية بشكل عام.

عند صياغة معاهدة روما، كانت التجارة في السلع هامة للجميع، وتجارة الخدمات أقل أهمية ولكن الخدمات تشمل الآن حوالي ثلث كل التجارة العالمية. لكن على الرغم من النجاح الذي حققه نظام الاتحاد العادي كما ينطبق على التجارة في السلع، ظلت التجارة في الخدمات تخضع لمزيد من الإجراءات الحكومية الدولية. في حين أن زخم المفاوضات الناجحة للتجارة في السلع قاد الاتحاد من خلال سلسلة من الجولات التجارية، وهذه الإجراءات لا تزال تضعف قدرتها على التفاوض بفعالية فيما يخص الخدمات. وطبقت معاهدة "نيس" التصويت بالأغلبية المؤهلة للتجارة في جميع الخدمات ما عدا في مجالات الثقافة، الخدمات السمعية والبصرية، التعليم، الصحة والخدمات الاجتماعية، وبعض خدمات النقل.



رسم 8- أسهم التجارة العالمية من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين واليابان، وغيرها، 2010

أصبح مساعدات التنمية أيضاً أداة رئيسية للسياسة الخارجية للاتحاد، التي بدأت، مثل الإصرار الفرنسي، مع توفير معاهدة روما لإنشاء صندوق لمجموعات الدول الأعضاء. وقد ازدهر هذا بحيث يوفر الاتحاد مساعدات للبلدان في جميع أنحاء الأجزاء الأقل تطوراً في العالم. وهكذا فإن الاتحاد الأوروبي، جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء فيها، أصبح إلى حد بعيد أكبر مصدر في العالم للمساعدات، وداخل أوروبا، أدوات الاتحاد للتجارة وسياسة المساعدات، جنباً إلى جنب مع إمكانية الحصول على العضوية، كان له تأثير خارجي كبير لصالح التحول الناجح للدول الأعضاء الجديدة من أوروبا الوسطى والشرقية. وكان حقاً من حسن الحظ أن فرنسا أصرت على منحة الأصلي من أدوات السياسة الخارجية للجماعة.

البيئة أيضاً وتغير المناخ، على وجه الخصوص، أصبح مجالاً كبيراً للتفاوض الدولي؛ وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية للاتحاد لا تزال تخضع لإجراءات حكومية دولية نوعاً ما

أكثر من سياستها التجارية، فالاتحاد الأوروبي، على الرغم من ذلك، لديه، كان له تأثير حاسم على المفاوضات لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وتدمير طبقة الأوزون.

لا يلعب الاتحاد الأوروبي دورا مماثلا في النظام النقدي الدولي، على الرغم من الإمكانات التي تتيحها الأزمة في منطقة اليورو.

ونجد أن الترتيبات المؤسسية لإجراء السياسة النقدية الخارجية ليست قوية بشكل كاف في الوقت الحاضر بما يكفي لتمكينها من ممارسة أهميتها المحتملة، على الرغم من أن البنك المركزي الأوروبي قد أصبح واضحاً أنه لاعباً هاماً في مناقشات السياسة العامة.

السياسة الخارجية

تم تقديم التعاون في السياسة الخارجية بين الدول الأعضاء في عام 1970 بوصفه عنصراً من عناصر التعميق جنباً إلى جنب مع توسيع ليشمل بريطانيا، إيرلندا والدنمارك. والاسم الذي أطلق على هذا النشاط هو "التعاون السياسي الأوروبي" (EPC) كلمة 'السياسي' تستخدم من قبل وزارات الخارجية للتمييز بين ما اعتبروه "السياسة العليا" ومن هذه الأمور الاقتصاد، ولكن السياسات الاقتصادية الخارجية للجماعة كانت بالفعل لها قدراً كبيراً من الأهمية من أي شيء آخر يسعى EPC إلى تحقيقه خلال السنوات التالية، وخاصة في فرنسا، في السنوات الأولى بعد إصرار "ديغول" أن يظل التعاون السياسي الأوروبي يشمل ليس فقط المنظمات الحكومية الدولية ولكن أيضاً تلك المنفصلة من الجماعة.

حقق التعاون السياسي الأوروبي نتيجة مبكرة هامة عندما وضعت حقوق الإنسان للدول الأعضاء على جدول أعمال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ووافق الاتحاد السوفيتي على النص الذي تم اعتماده أخيراً، والتي على الرغم من عدم اعتقاد أي شخص أن ذلك سيكون له آثار هامة، أعطى خلال فعاليات الحدث دعماً للتحريض الذي ساهم في حل الكتلة السوفيتية. وبشكل عام، وضع دبلوماسيو الدول الأعضاء سبل العمل معاً والتي

ينتج عنها العديد من المواقف المشتركة بشأن طائفة واسعة من الموضوعات، سواء في العلاقات مع الدول الأخرى وفي الأمم المتحدة. وبحلول عام 1985، كانت فرنسا مستعدة لقبول أن التعاون السياسي الأوروبي يجب أن يصبح أقرب إلى المجتمع وتم إدراجه في القانون الأوروبي الموحد.

وكان التطور الرسمي التالي لتعاون السياسة الخارجية كان دمجها في معاهدة ماستريخت جنباً إلى جنب مع المجتمع، باعتباره "الركيزة الثانية" للاتحاد الأوروبي. وكان احتمال توحيد ألمانيا تنبيه للفرنسيين، الذين كانوا يخشون أن ألمانيا العظمى قد تقلل من الشراكة الفرنسية الألمانية وإتباع السياسة الشرقية المستقلة. كما روج لعملة واحدة لترسيخ ألمانيا في المجتمع، لذا أرادوا سياسة خارجية مشتركة للحد من الحكم الذاتي الألماني في علاقاته مع الشرق.

والألمان، بعيدا عن معارضة هذا، رأوا أنها جزء من التصميم لتوحيد أوروبا على خطوط اتحادية. وكلاً من الرئيس "ميتران "والمستشار" كول" رأوا أن سياسة خارجية مشتركة جنباً إلى جنب مع عملة واحدة، حجر أساس لترسيخ السلام الدائم في أوروبا. ولذلك اقترحوا IGC على "الاتحاد السياسي" ليعمل بالتوازي مع واحداً في الاتحاد الاقتصادي والنقدي.

ورداً على سؤال السيدة "تاتشر" لهم بالمعنى المقصود من اتحاد سياسي، لم تتلقى أي إجابة واضحة. وكان أحد الأسباب، في حين اتفق كلاً منهما على فكرة وجود سياسة خارجية مشتركة، والتي كانت واحدة من أمرين محددين حيث تم تطبيق هذا المصطلح، واختلفوا حول إصلاح المؤسسات، الذي كان البعض الآخر. ولفترة، أراد الفرنسيون تقوية العناصر الحكومية الدولية، وبالأخص، المجلس الأوروبي، وأراد الألمان التحرك نحو نظام اتحادي من خلال تعزيز البرلمان. ولم ترغب "تاتشر"، على الرغم من أنها قبلت EPC الحالية، في أن يكون لمؤسسات المجتمع المحلي لها يد في ذلك. وبينما تصور الألمان أن

السياسة الخارجية ستتحرك لتتحول إلى اختصاص الجماعة الأوروبية، عارضت فرنسا الفكرة، وكانت النتيجة "الركيزة الثانية" الحكومية الدولية للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP).



"كول "و "ميتران" عاقدين أيديهم معاً بين المقابر التي دفن فيها مليون جندي فرنسي وألماني

وتم إعطاء السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) اسما أعظم من EPC والمؤسسات الأكثر تفصيلاً. وعقب أداء أوروبا الضعيف في حرب الخليج، تم ذكر الدفاع في المعاهدة، ولكن بمصطلحات غامضة لتتكيف مع كلاً من الرغبة الفرنسية لقدرة دفاعية أوروبية ذاتية الحكم والمعارضة البريطانية لأي شيء من هذا القبيل، خشية أن يضعف حلف شمال الأطلسي.

ولم ينتج الكثير من استخدام كلمة الدفاع. ولا في الواقع، فعلت السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ثم نتج عنها نتائج أفضل مما قد فعلته EPC من قبل. لذلك كان هناك محاولة ثانية، في معاهدة أمستردام، لوضع ركيزة ثانية مرضية.

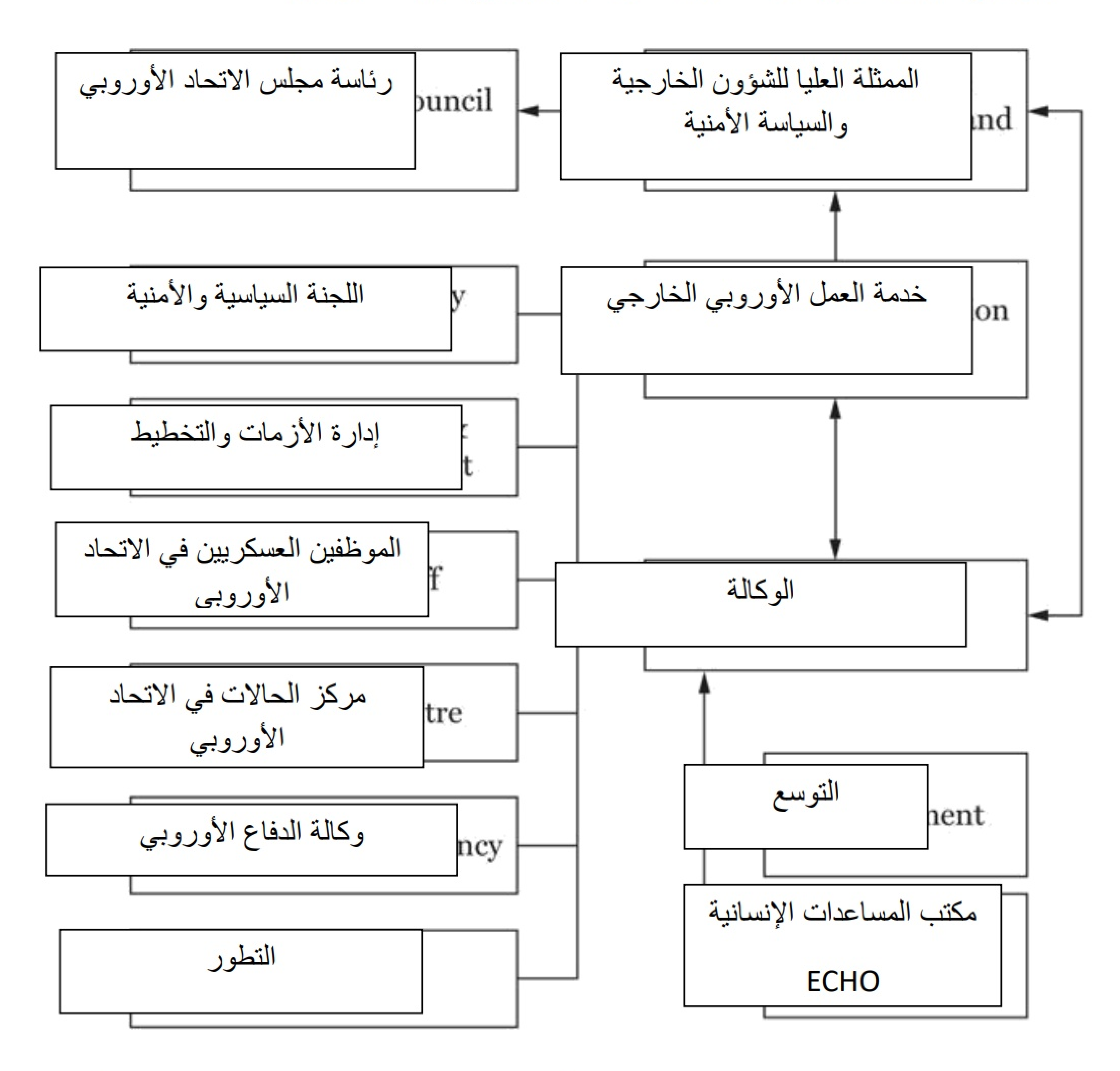
وأوضحت أمستردام عدداً من الجوانب، بما في ذلك مجموعة من الأهداف العامة للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وإمكانية استخدام تصويت الأغلبية المؤهلة في بعض الحالات، فضلاً عن تعزيز التعاون. المزيد من ذلك كان محاولة توفير نظام أكثر بساطة من التمثيل الخارجي، مع تعيين ممثل سامي، وهو الدور المطلوب شغله من قبل الأمين العام لأمانة المجلس، أي وظيفة حكومية دولية. إلى جانب زيادة قدرات التخطيط داخل الأمانة العامة، وهذا يسمح للممثل السامي، الأمين العام السابق لحلف الناتو "خافيير سولانا" إلى بناء صورة أقوى بكثير في المنظمات الدولية.

ومع ذلك، كانت اتفاقيتي "أمستردام" و "نيس" غير كافية لمعالجة المشاكل الهيكلية المستمرة التي واجهتها السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وبالتالي فإن عملية ليكن تركز بشكل واضح على ضرورة الانخراط في عملية إعادة تنظيم أكثر أهمية للتمثيل الخارجي، وهذا أدى في نهاية المطاف إلى معاهدة لشبونة، التي أنهت نظام ركيزة ماستريخت وحاولت خلق شخصية خارجية . هذه الوظيفة الجديدة، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، كان للانضمام معاً للمفوضية والمجلس: يمكن للفرد أن يكون نائب رئيس في الأول ورئيس تشكيل الشؤون الخارجية في الأخير، فضلاً عن حضور المجالس الأوروبية. وباختصار، كان الممثل السامي لديه القدرة على أن يصبح ممثلاً سياسياً رئيسياً دولياً وخاصة مع الموارد الخارجية الأوروبية الجديدة وبشكل أساسي السلك الدبلوماسي الأوروبي. وباستخدام الإطار القانوني للمواقف والعمل المشترك، كان هناك مجالاً كبيراً للتوضيح الموقف الأوروبي المتميز في العالم.

في حين أن إعادة التنظيم ساعدت في خفض بعض من التعقيد والازدواجية في النظام السابق، وسيكون من الإنصاف أن نقول أن اختيار الممثل السامي الأول للسيدة "كاثرين أشتون" أشار أيضا لاستمرار القيود التي سعى قادة الدول لفرضها. بدلا من اختيار أفراد رفيعي المستوى ونشطين للغاية، فإن القرار أن تكون البارونية أشتون يشير إلى دور إداري أكثر لهذا المنصب. وهكذا الكثير من عملها حتى الآن تم تناوله مع إنشاء وحشد من هياكل

لشبونة الجديدة، بدلاً من عمل واضح. وبالفعل، فإن الأدوار المؤسسية المزدوجة قد تعني بقدر ما هو تقسيم للتركيز بمثابة توحيد السياسة.

ومن المحتمل أن يستمر تقدم توحيد التمثيل الخارجي، خاصة بمجرد أن تكون المؤسسات الجديدة قادرة على أن تتواءم وتطور هويات شركاتهم. والدور المتنامي للبرلمان الأوروبي في التأثير على مخصصات الميزانية سيكون له بالتأكيد دوراً في ذلك. ولكن سيكون في مجال الأمن حيث تكون العواقب بارزة ويمكن الشعور بها.



الرسم البياني 9 كيف يتم تمثيل الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المشتركة

الأمن

الوعي بأن الاتحاد ينبغي أن يوفر الدعم العسكري الأكثر فعالية لسياسته المشتركة في يوغوسلافيا السابقة حث الحكومات إلى تعزيز قدراتها في مجال الدفاع. مع الاعتراف بأن أنها تعتمد على حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة للدفاع ضد أي تهديد كبير لأمنهم.

ويستخدموا لغة أقوى إلى حد ما على قدرة الاتحاد الخاصة في معاهدة أمستردام مما كانت عليه في ماستريخت، تصور " الإطار التدريجي لسياسة الدفاع المشترك، التي قد تؤدي إلى دفاع مشترك "، والغرض المباشر الذي كان ليشمل المهام الإنسانية، حفظ السلام، و" إدارة الأزمات، بما في ذلك صنع السلام ".

وكان من الصعب الفور باتفاق على دور الناتو، في مواجهة تلك البلدان التي ترغب في إبقاء الولايات المتحدة خارج الصورة، وكان النصير الأبرز هي فرنسا. استغرق الأمر تجاريا صعبة من النزاعات في البلقان، وخاصة في كوسوفو، لإثبات أن الأوروبيين، على الرغم من نفقاتهم الدفاعية تبلغ ثلثي الأميركيين، كانت قادرة على تقديم عشر قوة النيران، وتأثيرهم على سير الإجراءات محدود تبعاً لذلك. وجلب هذا البريطانيين والفرنسيين معاً، الذين قدموا مساهمة أوروبية رئيسية، لإطلاق مبادرات دفاعهم. والخبرة في حروب الخليج والبلقان أظهرت للفرنسيين أنهم بحاجة إلى الاقتراب من حلف شمال الأطلسي إذا كانوا يريدوا الحصول على مساهمة عسكرية فعالة، في حين أن البريطانيين من جانبهم رأوا مزايا العمل مع الفرنسيين؛ وبعد رفضهم أن يصبحوا عضواً مؤسساً في منطقة اليورو، فإن الحكومة رأت الدفاع مجالاً فيه دور الرئيسي لبريطانيا في الاتحاد يمكن تأمينه.

وكانت النتيجة اقتراح مشترك لقوة رد الفعل السريع في الاتحاد الأوروبي تصل إلى " 500، 000- 600، 000 قوية، والذي تم اعتماده من قبل المجلس الأوروبي في هلسنكي في ديسمبر 1999؛ وتم الاتفاق على دمج اتحاد أوروبا الغربية مع الاتحاد. بدأ الاتحاد

الأوروبي في تطوير سياسة الأمن والدفاع الأوروبي ESDP يشار إليها الآن باسم سياسة الدفاع والأمن المشترك CSDP ، باعتباره الذراع الأمني للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة . أنشأت التخطيط الدفاعي وهيكل للموظفين بالاتحاد الأوروبي، مع اجتماعات المجلس التي شارك بها وزراء الدفاع جنباً إلى جنب مع وزراء الخارجية، واللجنة العسكرية تمثل الدول الأعضاء " وزراء الدفاع"، والموظفين العسكريين داخل الأمانة العامة للمجلس، وحولت اللجنة السياسية، المسؤولة أمام المجلس، إلى لجنة السياسية والأمن. سارت الاستعدادات لإنشاء قوة للرد السريع، لتولى عمليات حفظ السلام وإدارة الأزمات بشكل مستقل "حيث أن حلف شمال الأطلسي لم يشارك"، على الرغم من أن حلف شمال الأطلسي، وهو ما يعنى أمريكا بشكل عملي، قام بتسهيل النقل الجوي والاستخبارات الساتلية في العادة يكون مطلوباً، وهذا يعني موافقة أمريكا على أي عمليات كبيرة.

وهكذا تم تهدئة مخاوف الحكومة البريطانية حول إضعاف حلف شمال الأطلسي، وجميع الدول الأعضاء، بما في ذلك النمسا، فنلندا، إيرلندا والسويد، مع تقاليدهم الحيادية، تم طمأنتهم بأحكام أن أي دولة عضو أن تنسحب من، أو في أي عمل. وأكدت معاهدة لشبونة هذه الأهداف، ووضع سياسة الأمن والدفاع المشترك تحت سيطرة الممثل السامي.

وهذا يوضح الصعوبات التي تواجه القدرة الدفاعية للاتحاد. كتلة حرجة من الدول الأعضاء يجب أن توافق على الإجراء قبل أن يتم اتخاذها؛ لأن العمليات الكبيرة التي تتطلب تسهيلات حلف شمال الأطلسي وبالتالي الموافقة الأميركية، فقد لا يوافق الأميركيين على ما يريد فعله الأوروبيون، وهذا من شأنه زيادة التوتر داخل حلف شمال الأطلسي. وحيث أن اتفاق الكتلة الحرجة الأوروبية والأميركيين متاحاً على حد سواء،

يمكن أن تكون الترتيبات الحكومية الدولية ضعيفة جداً لوضع وإدارة عملية ناجحة. في حين أن نظام الناتو هو أيضا حكومي دولي، قد تتسبب قيادة الهيمنة الأمريكية لها على العمل. ليس هناك قوة مهيمنة بين الدول الأعضاء؛ وعلى الرغم من هذا يجعلها أكثر جدوى لتطوير الاتحاد كدولة ديمقراطية العمل، فإنها في نفس الوقت تجعل النظام الحكومي الدولي في مجال الدفاع من الصعب أن يعمل.

من الصعب تصور أن يتم إدارة تطور الاتحاد في مجال به درجة كبيرة من الحساسية للسيادة بسلاسة. ولكنه يواجه مشاكل جمة بعد هجوم تنظيم القاعدة الإرهابي على الولايات المتحدة في سبتمبر 2001 عندما ارتبكت العلاقات بين الدول على حد سواء في حلف شمال الأطلسي وداخل الاتحاد نفسه. اعتمد الأمريكيون نهجاً أحادياً، مع "الحرب على الإرهاب"، يرافقه التدخل في العراق في مارس 2003؛ وانقسمت الدول الأعضاء في الاتحاد بشكل حاد، حيث كانت الحكومات البريطانية، الإيطالية، البولندية والإسبانية من أوائل الداعمين للتدخل الأمريكي، في حين أن الفرنسيين والألمان، وانضم إليهم بعد قليل الإيطاليين والأسبان بعد تغييرات في الحكومة، كانوا ضد التدخل. ربما كان من المتوقع لهذا أن يعرقل التطوير المستمر لقدرات الاتحاد في مجال الأمن العسكري فضلاً عن العلاقات داخل حلف شمال الأطلسي، وبالفعل تسببت في تأخير تقدم سياسة الدفاع والأمن الأوروبي لفترة من الوقت.

لكن الاتحاد واصل تطوير قدراته في مجال الأمن وبحلول عام 2004 كان قادراً على استبدال قوات حفظ السلام التابعة لحلف الناتو في البوسنة، وتأسيس وكالة الدفاع الأوروبية (EDA) من أجل تحسين كفاءة إنتاج الأسلحة، وإنشاء مجموعات قتالية، بكل

منها 1500 ، ويهدف أن تكون منتشرة في غضون خمسة أيام من قرار المجلس بشن عملية.

وكما يطور الاتحاد من قدرته في مجال الأمن، سوف تصبح شيئاً أكثر من قوة مدنية كبيرة. ولكن قوتها في الجوانب الاقتصادية والبيئية، وغيرها من السياسات الخارجية، إلى حد ما بشكل متنازل يدعى 'القوة الناعمة'، هي بالفعل مهمة جداً، ولديها المزيد من إمكانيات كبيرة كقوة لتطوير عالم أكثر أمناً وازدهاراً.

الوحدة الرابعة

الاتحاد الأوروبي وبقية أوروبا

ومن ضمن الجوانب الأكثر إثارة للإعجاب في مشروع الاتحاد الأوروبي قدرته على التطوير والتوسيع من مجموعة صغيرة من الدول المتشابهة نسبياً في أوروبا الغربية إلى الاتحاد الأوروبي بعرضه وعمقه. عملية توسيع وتعميق منذ 1950، مع التآزر والتناقضات، في غضون هذه العملية الطويلة من التوسع، فإن التوسع في أوروبا الوسطى والشرقية ، بصرف النظر عن رد فعل ديغول نحو التطبيق البريطاني، كان الأكثر إثارة للجدل. في حين اتفقت الدول الأعضاء عموماً على الترحيب بالتوسع الشرقي، لتوسيع مجال الازدهار والأمن، وكان هناك أيضاً درجات متفاوتة إلى حد كبير من الحماس متفاوتة، إلى النقطة التي أصبح فيها مناقشة 'إجهاد التوسع " غير مألوفاً في الدول الأعضاء القديمة، وبالتأكيد، كانت هناك مشاكل على الطريق، ولكن يمكن أن ينظر إلى التوسع باعتباره جزءاً أساسياً من الاتحاد الأوروبي والتنمية المتواصلة، على الأقل في تعاملها مع أولئك الذين ما زالوا خارج الاتحاد. والمعاهدة ما زالت تؤكد أن العضوية مفتوحة لأي دولة أوروبية تحترم "مبادئ الحرية، الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون".

التوسع إلى ما يقرب من كل أوروبا الغربية

هناك روتين لعملية التوسع. عند استلام الطلب، يطلب المجلس من الجنة 'الرأي'، على الأساس الذي يجوز للمجلس، بالإجماع، الموافقة على تفويض للتفاوض.

تتفاوض اللجنة، التي يشرف عليها المجلس؛ وفى نهاية المطاف معاهدة للانضمام لابد من اعتمادها بالإجماع في المجلس وبموافقة البرلمان، يليه التصديق من جميع الدول الأعضاء.

العضوية يمكن أن يسبقها شكل من أشكال الاتحاد. المثال الأصلي كان معاهدة الشراكة بين اليونان والجماعة في عام 1962، الذي نص على إزالة الحواجز التجارية خلال الفترة الانتقالية، أشكال مختلفة من التعاون، ومجلس الاتحاد. ومن المتوقع أيضا عضوية في النهاية؛ وبعد عدة تقلبات، أصبحت اليونان بالفعل عضواً في عام 1981.

كانت البرتغال وإسبانيا ليسوا مؤهلين للاتحاد في 1960. كانت أنظمتهم تتعارض مع الجماعة، حيث كانت الدول الديمقراطية فقط هم الشركاء المناسبين، وأصبحت البرتغال بالفعل في عام 1960 عضواً مؤسساً لرابطة التجارة الحرة الأوروبية (افتا)، وقامت بريطانيا بتعزيز رد الفعل بخصوص إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية والتي تقتصر على علاقة تجارية بحتة، ولم تكن قلقة حول التعقيدات السياسية لأعضائها. لذلك عندما حلت الديمقراطية محل الدكتاتورية في 1970، تفاوضت كلاً من الدولتين الليبراليتين على الدخول إلى الجماعة دون أي شكل مسبق من الاتحاد. وكان هذا أحد أسباب امتداد المفاوضات، والدخول لم يتحقق إلا في عام 1986.

كان الطريق إلى العضوية مختلفاً للأعضاء الشماليين من الإيفتا، البريطانيين، الدنماركيين، النرويجيين، السويديين، والسويسريين، تجنبوا الآثار السياسية لعضوية الجماعة. وكان يمنع النمساويين بموجب معاهدة السلام. انضمت بريطانيا، الدنمارك وإيرلندا في عام 1973 دون أن ترتبط بأي شكل من الأشكال. وكانت الاتفاقيات التجارية الحرة الثنائية في

نفس الوقت مبرمة بين الجماعة وكل من دول الافتا الأخرى، التي تشمل في ذلك الحين أيسلندا، ووقعوا في وقت لاحق مع فنلندا، التي انضمت في عام 1986، وليختنشتاين، في عام 1991.

وبمجرد إزالة القيد السوفيتي عام 1989، تقدمت النمسا لعضوية الاتحاد الأوروبي. كانت فنلندا، النرويج، السويد، وسويسرا ليست بعيدة عن ذلك. كان " ديلور" يأمل تأخير مثل هذا التوسيع خشية أن يضعف من المجتمع، فتقدم باقتراح للمنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA) لتشمل دول الافتا مع المفوضية الأوروبية في سوق واحدة ممتدة.

ولكن حكومات تلك الدول الخمس لم تكن ترغب في أن تستبعد من اتخاذ القرارات في الجماعة، ولذلك تقدموا كلهم للحصول على العضوية، وحصلت عليها النمسا، فنلندا والسويد في عام 1995، عقب مفاوضات قصيرة سهلت من خلال علاقتهم التجارية الحرة الحالية. ورفض النرويجيين الانضمام في استفتاء شعبي ورفض الناخبون السويسريون قبول حتى المنطقة الاقتصادية الأوروبية. لذلك استمرت سويسرا في اتفاق التجارة الحرة بين البلدين، ويبقى فقط القليل من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، لربط النرويج، أيسلندا وليختنشتاين مع الاتحاد.

التوسع في الشرق

خلال الحرب الباردة، كانت العلاقات باردة بين المفوضية الأوروبية والاتحاد السوفيتي. رفض الاتحاد السوفيتي منح الاعتراف القانوني للجماعة، معتبرة ذلك تعزيز "للمعسكر الرأسمالي "؛ ورفضت الجماعة للتفاوض مع الكوميكون، المنظمة الاقتصادية التي يهيمن عليها الاتحاد السوفيتي. وبعد عام 1989، وتفكك الاتحاد السوفيتي، تحولت دول أوروبا الوسطى والشرقية تجاه الجماعة، وهو ما اعتبروه حصناً من الازدهار والديمقراطية، وحماية من الفوضى (والانهيار) الاتحاد السوفيتي. أنها تصور بشكل طبيعي العضوية.

وكانت أبسط الحالات جمهورية ألمانيا الديمقراطية، حيث أن الجزء الألماني الذي يسيطر عليه الاتحاد السوفيتي أصبح معروفاً. وأصبحت جمهورية ألمانيا الديمقراطية جزءاً من جمهورية ألمانيا الاتحادية في عام 1990؛ وقامت الجماعة بالتعديلات التقنية اللازمة بسرعة بحيث يمكن لألمانيا الموسعة أن تتخذ إجراءات العضوية الألمانية دون تأخير.



لحظة هدم سور برلين

بالنسبة للدول الأخرى من أوروبا الوسطى والشرقية، تم وضع معونة ضخمة وحزم تنمية معاً تحت قيادة اللجنة. ومشروعات مثل برنامج " فير"سعت إلى تقديم المساعدة في إعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية للديمقراطيات الناشئة، وإنفاق ما يقرب من 600 مليون يورو سنوياً بين عامي 1990 و 2003 . بيد أن هذه المساعدة، على الرغم من الترحيب بها، اعتبرت من قبل الكثيرين في المنطقة بمثابة تحويل من العضوية. والواقع أن هذا الرأي انعكاسا دقيقاً للتناقض الذي شعر به كثير من أعضاء الاتحاد حول التوسع. بينما يتم الإعلان جهاراً عن المهمة التاريخية للاتحاد لتوحيد أوروبا بطريقة سلمية، وشعر الكثير من السياسيين بالقلق إزاء قبول عدد كبير من الأعضاء الجدد الفقراء ،

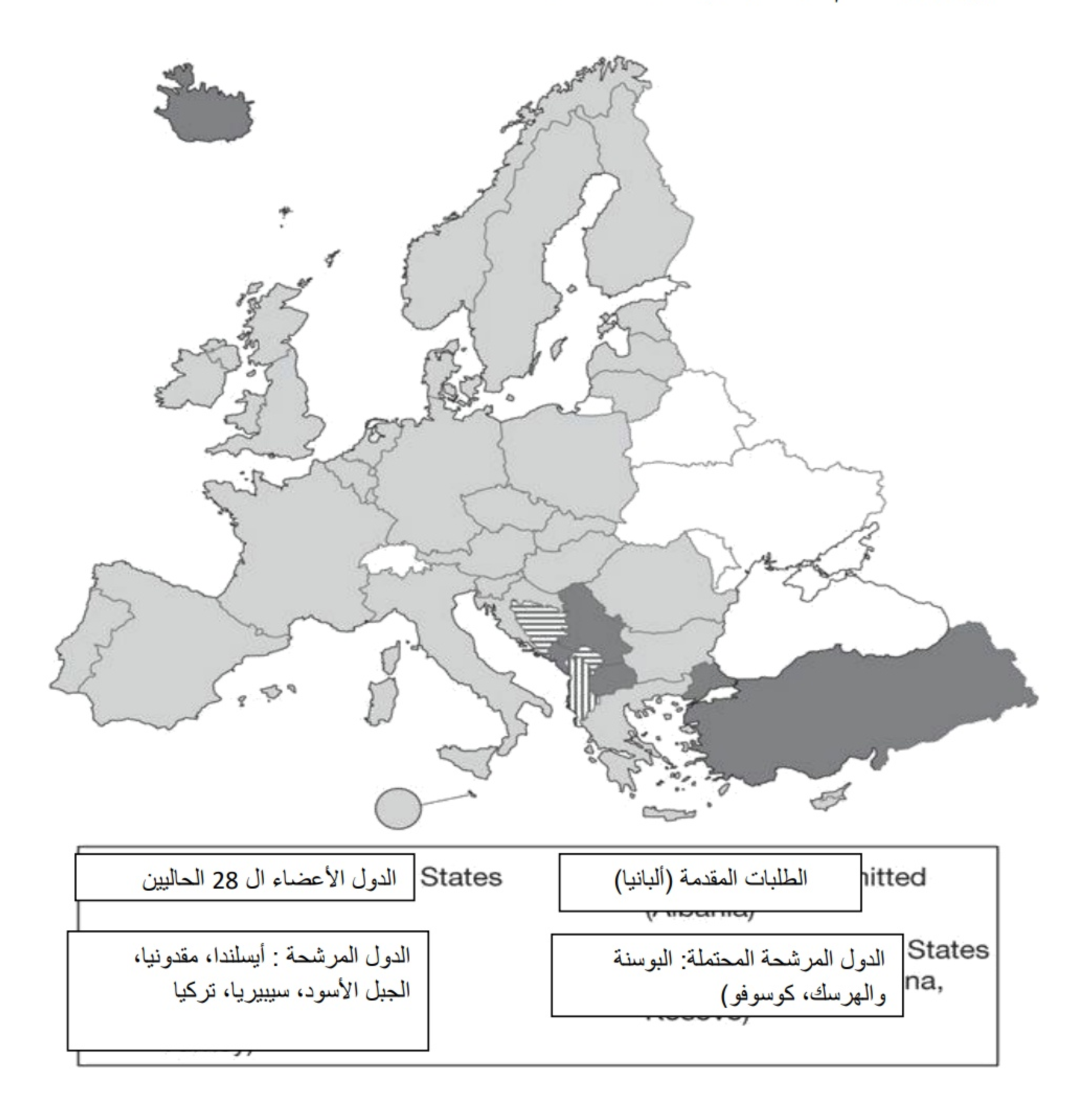
الصغار وغير المستقرين نسبياً، الذين يمكن أن يتحركوا بشكل جماعي إلى الغرب لإيجاد فرص عمل.

إلا أنه في عام 1993، في المجلس الأوروبي في كوبنهاغن، وافق الاتحاد على مبدأ تقديم العضوية الكاملة لمن أراد ذلك. ومع ذلك، وافق الاتحاد أيضاً لأول مرة على توسيع نطاق أحكام المعاهدة ووضع ما أصبح يعرف باسم معايير كوبنهاغن : ديمقراطية مستقرة، حقوق الإنسان وحماية الأقليات، سيادة القانون، اقتصاد السوق التنافسي، و "القدرة على تحمل التزامات العضوية بما في ذلك التمسك بأهداف الاتحاد السياسية والاقتصادية والنقدية ". بينما الاتحاد السياسي يعني أشياء مختلفة لدى الدول الأعضاء المختلفة، وكانت أهمية "التزامات العضوية" واضحة بما فيه الكفاية، بما في ذلك المهمة الضخمة لتطبيق مالا يقل عن 100، 000 صفحة من التشريعات، معظمها بشأن السوق الموحد. ولتهدئة المخاوف من أن الاتساع من شأنه أن يؤدي إلى الضعف، كان هناك أيضاً شرط أن الاتحاد يجب أن يكون لديه 'القدرة على استيعاب أعضاء جدد مع الحفاظ على زخم التكامل ".

على الرغم من أن هذا وضع بداية العضوية، ووضع برامج واسعة النطاق لتقديم المساعدة إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية من أجل المساعدة على الوفاء بها، كانت الأمور بعد إبرام معاهدة أمستردام في عام 1997 بدأت بالفعل في التحرك. في عام 1998، حكم الاتحاد أن الموجة الأولى من خمسة حققت التقدم اللازم، لذلك بدأت المفاوضات في عام 1998 مع جمهورية التشيك، إستونيا، المجر، بولندا سلوفينيا وكذلك قبرص، التي كانت قد تقدمت أيضاً للانضمام. وفي عام 2000، أيضاً كانت الموجة الثانية التي تضم بلغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، وكذلك مالطا.

في حين أن الاتحاد أشار إلى أن كل المفاوضات الفردية للانضمام ستمضى قدماً، وتم الاتفاق عام 2003 في المجلس الأوروبي في كوبنهاغن أن الجميع باستثناء بلغاريا ورومانيا سوف تكون قادرة على الانضمام في مايو 2004، وانضمت كلتا الدولتين وأصبحوا أعضاء في عام 2007 .

عملية التوسع إلى الشرق كانت ممتدة جداً، لعدد من الأسباب. من جانب الدول الأعضاء الجديدة، كانت التعديلات المطلوبة جوهرية جداً، وخاصة في سياق الخروج عن الشيوعية والنظم الاقتصادية المخططة.



المتقدمين للانضمام

العديد من الدول تفتقر إلى المؤسسات، الموارد أو الخبرة اللازمة لتنفيذ التغييرات الأساسية في تشغيل العديد من مجالات السياسة العامة وصنع القرار.

من جانب الدول الأعضاء الحاليين، ذكرنا سابقاً أن المخاوف بشأن زيادة عدم التجانس بين الاتحاد والآثار المترتبة على حرية الحركة وسياسات دول الاتحاد الأوروبي. وكانت هذه النقطة الأخيرة أن يستغرق الكثير من الوقت للاتحاد في أواخر 1990، حيث تصارع لإصلاح السياسات الزراعية المشتركة والتماسك للتعامل مع قرب وصول عدد كبير من الدول الفقيرة مع قطاعات زراعية هامة وبالنظر على نطاق واسع، كان الحل الذي وجد لإصلاح السياسات عن طريق تغيير أنواع الدعم المقدم، ولكن أيضاً للحد من المبالغ التي تدعيها الدول الجديدة في أي حال. وكان هذا النهج يبدو غير عادل للأعضاء الجدد وكان سمة ثابتة في كل التوسعات السابقة، حيث يسعى الأعضاء الحاليين لحماية مصالحهم مادام في استطاعتهم وفي حين أن الدول المتقدمة بالطلب قد يكون لديها القليل لتحارب من أجله. وكان هذا واضحاً أيضاً مع المناقشات حول الإصلاح المؤسسي التي بلغت ذروتها في معاهدة نيس، حيث وجد عدد من الدول الأعضاء أنها غير مرضية بما فيه الكفاية للدعوة إلى اتفاقية دستورية.

لكل هذه المخاوف، ربما أهم سمة من الاتحاد الأوروبي بعد التوسع هي عدم وجود إشكالية حتى الآن. على الرغم من الفشل في استبدال تسوية" نيس " بالمعاهدة الدستورية، وعملت هيئات صنع القرار في الاتحاد دون مشاكل لا داعي لها ناجمة عن التوسع والجمود الذي توقعه البعض في 1990 ولم يتحقق. في الواقع، عندما ننظر في الأزمات الأكثر وضوحاً داخل الاتحاد، كان أكثرها عن قدامى الدول الأعضاء عن الجدد : "رفض" الأصوات الفرنسية والهولندية على المعاهدة الدستورية، الانقسام الأنجلو فرنسي خلال الحرب على العراق وتداعياتها، عضوية اليونان لليورو. جزئياً، كان هذا لأن الأعضاء الجدد احتفظوا بكيفية العمل داخل الاتحاد، وكانت بولندا استثناء، ولكن أيضاً بشكل

جزئي مدفوعاً بعمق التعديل الهيكلي أن هذه الدول قد بذلت الكثير ليصبحوا أعضاء: العديد منهم يكون أكثر توافقاً مع متطلبات العضوية عن تلك الدول التي انضمت.

جنوب شرق أوروبا

قبل أن تتفكك، كانت يوغوسلافيا السابقة أقرب إلى الجماعة من أي دولة في وسط أو شرق أوروبا. ثم حدث التفكك والحروب. وأرادت الولايات المتحدة في البداية أن يتعامل الأوروبيين مع المشاكل. واشتهر "جاك بوس" وزير خارجية لوكسمبورج والرئيس الحالي للمجلس في النصف الأول من عام 1991، بقوله "هذا هو وقت أوروبا. "

أمنت سلوفينيا الاستقلال المضمون دون الكثير من المعارك، ولكن بحروب مريرة في كرواتيا، البوسنة، ولاحقاً في كوسوفو، وفي جميع الحالات الثلاث فشل الاتحاد تماماً في تطبيق ادعاءات "بوس"، و بدلاً من ذلك، كان للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي دوراً فعالاً في تأمين تسوية سلمية دائمة في المنطقة، وتنحى الاتحاد الأوروبي عن توفير الإغاثة الإنسانية.

وكانت النتيجة الرئيسية لهذا أن يقوم الاتحاد بالتحفيز لمراجعة شاملة للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وعلى الأخص مع إنشاء قدرات عسكرية صارمة من أجل ضمان ما يسمى مهام بيترسبرغ للإغاثة الإنسانية وحفظ السلام وإدارة الأزمات . ويساعد أيضاً على جعل الاتحاد ينظر في كيفية ربط السياسات الخارجية المختلفة معاً، وغالباً ما ترى في تعيين الممثل السامي لإعطاء وجه واحد لعمل الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بقلق البلقان، كانت نتيجة الفشل الأولي للاتحاد الأوروبي هو العودة إلى لوحة الرسم وإنتاج ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا. وصممت هذه المجموعة من السياسات، لتعزيز الديمقراطية، حقوق الإنسان، والإصلاح الاقتصادي، ولاحقاً اتفاقات استقرار وشراكة بين الاتحاد وكل من دول البلقان الغربية. وتم دعم هذا عن طريق صك الاتحاد للمساعدة قبل الانضمام، والذي يوفر 500 مليون يورو سنوياً في غرب البلقان. ومع الاستقرار البطيء في

المنطقة، كان الاتحاد قادراً على تقديم العضوية لكرواتيا، ووضع مرشح كامل لمقدونيا، الجبل الأسود وصربيا؛ ووضع مؤقت للآخرين مع اتفاقيات الاستقرار والشراكة، مما يوفر حافزاً قوياً للسياسيين المحليين ليحذو حذو غيرهم في أوروبا الوسطى والشرقية.

روسيا ورابطة الدول المستقلة

رفضت جمهوريات البلطيق الثلاث من الاتحاد السوفيتي السابق إستونيا، لاتفيا وليتوانيا، الانضمام لروسيا في رابطة الدول المستقلة (CIS) وأصبحوا أعضاء في الاتحاد الأوروبي عام 2004. ومن بين الدول التي بقيت مع رابطة الدول المستقلة، ستة دول يمكن القول أنهم ينتموا لأوروبا: أرمينيا، بيلاروس، جورجيا، مولدوفا، أوكرانيا وروسيا نفسها. ويمكنهم، بالتالي، في حال وصولهم للوفاء بشروط ديمقراطية مستقرة واقتصاد السوق التنافسي، التقدم بطلب للحصول على عضوية الاتحاد.

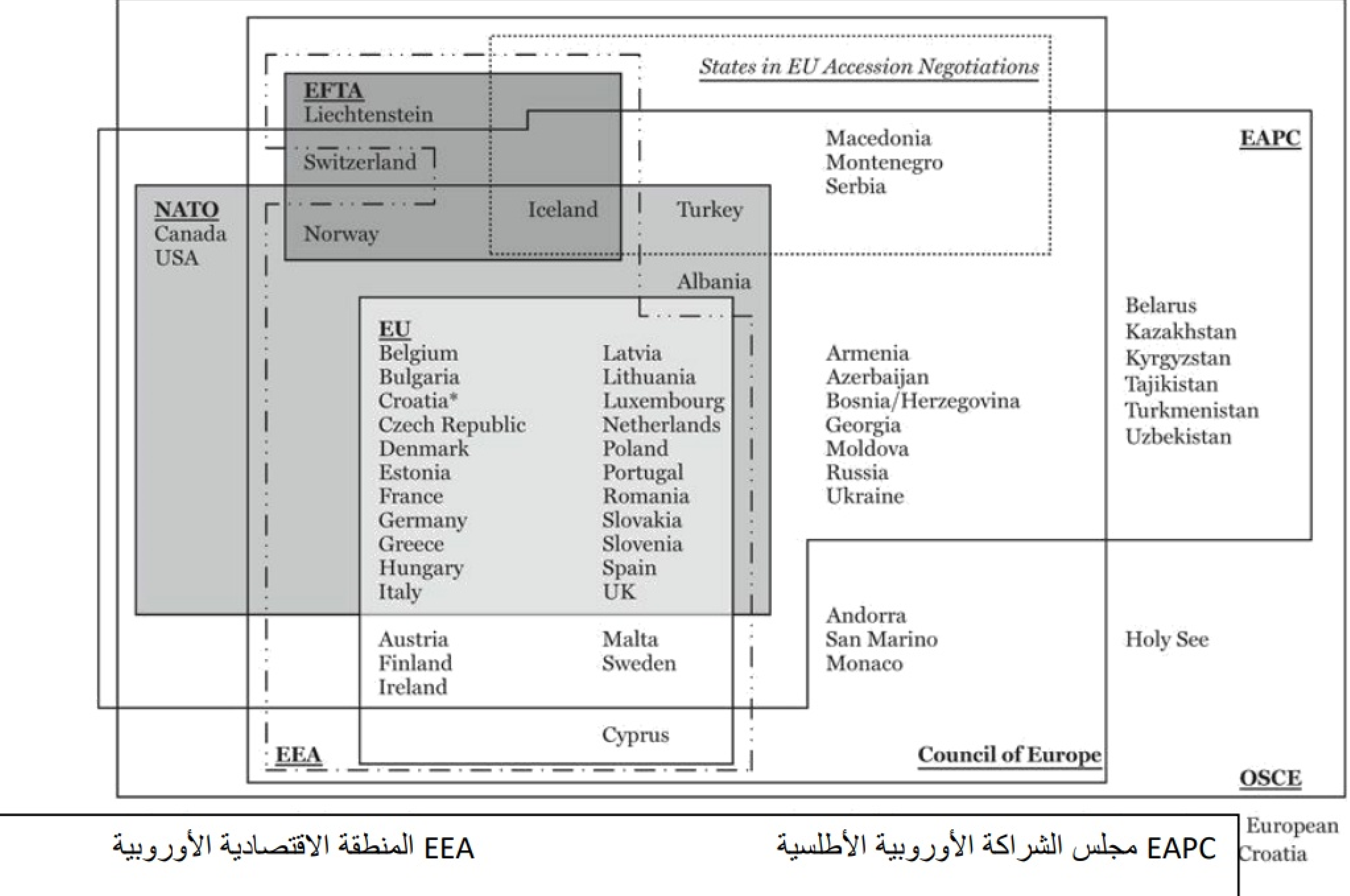
كما وسع الاتحاد الأوروبي ذاته إلى حدود روسيا وأوكرانيا، أثيرت مسألة التوسع لدول رابطة الدول المستقلة.

ومع ذلك، فمساحة روسيا جنباً إلى جنب مع الفوارق الاقتصادية والسياسية أكبر مع الاتحاد الأوروبي عن تلك الموجودة في أوروبا الوسطى والشرقية. ولذلك فقد كانت السياسة لتطوير العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بدلاً من تصور العضوية. الدول الأخرى تواجه أيضاً صعوبات كبيرة، ولكن على الرغم من أن أوكرانيا تواجه مشاكل كبيرة في أن تصبح ديمقراطية مستقرة، فالرغبة في العضوية ليست، على المدى الطويل، شيء غير واقعي.

ومع ذلك، فقد كان الاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة حريص على المساعدة في عملية الانتقال إلى الديمقراطية واقتصاديات السوق الحرة في رابطة الدول المستقلة. من عام 1991 حتى عام 2007، عمل الاتحاد على برنامج واسع جداً من المساعدة المعروف باسم المساعدة الفنية لرابطة الدول المستقلة (TACIS). بميزانية تبلغ نحو 500 مليون

يورو في السنة، ركزت المساعدة الفنية لرابطة الدول المستقلة على أمور مثل إعادة هيكلة المؤسسات والتنمية، الإصلاح الإداري، الخدمات الاجتماعية، التعليم، وأكبر بند، السلامة النووية، الذي يمثل جزءاً كبيراً من البرامج الإقليمية . المساعدة الفنية لرابطة الدول المستقلة حلت محلها سياسة الجوار الأوروبية.

علاقة الاتحاد مع روسيا لا تزال علاقة غامضة. بينما التنافس العسكري للحرب الباردة قد ذهب إلى حد كبير، فالطبيعة غير المؤكدة للديمقراطية الروسية تحت قيادة "فلاديمير بوتين" في القرن الجديد خلقت نواحي جديدة للتوتر. ولأن القوة العسكرية الروسية قد تلاشت ولم يحقق التحول إلى اقتصاديات السوق الحرة بعد نجاحاً على النحو المأمول، لذلك بدأت الحكومة الروسية باستخدام صادراتها من الطاقة الطبيعية الضخمة إلى أوروبا باعتبارها وسيلة جديدة لكونها لاعب على الساحة الدولية. وشهد عهد "بوتين" حالات متكررة من شركات النفط والغاز التي تسيطر عليها الدولة باستخدام حجمها وعلاقتها المتميزة مع الكرملين لاكتساب مراكز مهيمنة بشكل متزايد ضمن أسواق الطاقة في الاتحاد الأوروبي، بمساعدة جدول أعمال الاتحاد الأوروبي لتحرير قطاع الطاقة الخاص بها. في حين أن هذه الهيمنة تحكمها حقيقة أن الشركات الروسية تعتمد الآن على الأسواق الأوروبية لجزء كبير من أرباحها، حتى يكون هناك المزيد من الثقة في النظم السياسية والقانونية في روسيا، ومن غير المرجح أن سعى الاتحاد إلى تطوير علاقته خارج اتفاقية الشراكة والتعاون الحالية ، برغم انضمام روسيا عام 2012 إلى منظمة التجارة العالمية.



EAPC مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية	EEA المنطقة الاقتصادية الأوروبية
EFTA رابطة التجارة الحرة الأوروبية	EU الاتحاد الأوروبي
NATO منظمة حلف شمال الأطلسي	OSCE منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

كرواتيا: أصبحت عضواً في الاتحاد الأوروبي في يوليو 2013

بنية أوروبا 2013

تركيا

نحن لا نستطيع استكمال هذا المقرر الدراسي دون الإشارة إلى تركيا. إذا كانت روسيا هي الشريك المتسبب في المشاكل بالنسبة للاتحاد الأوروبي، إلا أن تركيا أصبحت مثل شوكة في جانبها، لأنها تمنت علناً وبشكل واضح أن تصبح عضواً في الاتحاد من منذ وقت طويل.

أبرمت تركيا معاهدة شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام 1964، والتي كانت مثلها في ذلك مثل اليونان، باستثناء أن شكوك الجماعة حول تركيا انعكست في فترة انتقالية مدتها 22 عام وليس هناك التزاما واضحاً بالعضوية.

قدمت تركيا طلبها للحصول على العضوية عام 1987، لكن ظل هذا الطلب معلقاً حتى عام 1999 عندما اعترف بها الاتحاد كمرشح، وبدأت المفاوضات في عام 2005، مع انضمام غير متوقع لسنوات عديدة حتى الآن. حتى بمعايير الاتحاد الأوروبي ، مثل هذه العملية الممتدة تتطلب بعض التفسير.

وأبدى ساسة الاتحاد عدداً من الأسباب للشك ما إذا كانت تركيا أن تصلح أن تصبح عضواً. أولا: لم يكن هناك إشارة إلى معايير كوبنهاجن وعدم ملائمة البلاد على أساس انتهاكات حقوق الإنسان، ودور الجيش في الحياة السياسية، والضعف في الاقتصاد، وإلى أي مدى يمكن القيام بإصلاحات هادفة . ثانيا: هناك مخاوف بشأن حجم تركيا (سيكون قبل وقت طويل أكبر دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب ارتفاع معدلات المواليد فيها) والاحتمالات الناتجة عن الهجرة على نطاق واسع إلى الدول الأعضاء الأخرى وللثقل التصويت في المجلس. ثالثا: لقد كان هناك الكثير من الحديث عن "إجهاد التوسع" والحاجة إلى وقفة جوهرية قبل مثل هذا التوسع الكبير. رابعا: وربما يؤكد كل من هذه الأبعاد الأخرى، هو مفهوم "الآخر" في تركيا. نظراً لأن أغلبية سكانها من المسلمين، وكدولة مع مطالب واهية أن تكون جغرافياً "أوروبية "، وكدولة مع لها نهج تاريخي مختلف جداً الأعضاء الحاليين، فهو يتحدى العديد من المفاهيم بخصوص ما هو الاتحاد الأوروبي وما ينبغي أن يكون.

من جانب الأتراك، مثابرتهم في مواجهة هذه المعارضة يعكس قوة المشروع الكمالي الغربي في الدولة ومفهومه الذاتي كجسر بين الشرق والغرب. وبالتأكيد، قامت الحكومات

التركية المتعاقبة بتعديلات واسعة النطاق للغاية للهياكل القانونية والسياسية من أجل تأمين مفاوضات الانضمام التي رغبوا فيها بشدة ، وهو شيء يثير الدهشة لعدم وجود يقين أن هذه المفاوضات سوف تحدث. ومع ذلك، الصبر التركي خصوصاً في حضور العامة، ليس لانهائي، وخلال السنوات الأخيرة، كان هناك فتور في الرغبة في الانضمام للاتحاد. مرة أخرى، هذا هو سمة معيارية من التوسعات: مع اقتراب العضوية أكثر، يبدأ الشعب في رؤية التكاليف فضلاً عن الفوائد.

ومع ذلك، لا تزال عضوية تركيا لم تحسم بعد. في العديد من الدول الأعضاء، عضوية تركيا تمثل إشكالية عميقة، سواء بالنسبة للجماهير أو للنخبة. ومع ذلك، فإن السؤال الذي يطرح نفسه ما إذا كان استبعاد تركيا أمراً مرغوباً فيه أم لا. ويوجد في الاتحاد الأوروبي بالفعل أكثر من 15 مليون مسلم، لذلك الدين ليس هو الحاجز الذي يتوهمه البعض.

وبالمثل، ضم تركيا يمكن أن يساعد في تعزيز مكانة الاتحاد الأوروبي كقوة عالمية، سواء من خلال قبول الدولة التي لها جسور في منطقة الشرق الأوسط ومن خلال قدرتها العسكرية الواسعة. وأياً كان القرار الذي سيتم اتخاذه في نهاية المطاف، سيكون له تداعيات خطيرة على الاتحاد وتطوره في المستقبل.

الوحدة الخامسة

الاتحاد الأوروبي في العالم

بعد أن تم توضيح كيف يمكن "للمؤسسات الفيدرالية أن توحد الدول المتقدمة جداً"، يمكن للجماعة أن تكون مثالاً لكيفية 'خلق عالم أكثر ازدهارا وسلاماً ". وكان هذا هو الأمل الذي أعرب عنه "جان مونيه " عام 1954 لطلاب جامعة كولومبيا في نيويورك. وقد اهتم الاتحاد الأوروبي، مثل الآخرين، برعاية مصالحه الخاصة، حتى لو كان في كثير من الأحيان من الصعب التوصل إلى اتفاق بشأنها. لكن الأوروبيين أصبحوا أكثر وعياً من معظم البلدان الأخرى أن هذه الأمور تشمل خلق عالم مزدهر وسلمي. ونريد أن نعرف كيف أن أفعالها، تمييزاً لها بوصفها منطقة سلام ورفاهية، تساهم في تحقيق هذا الهدف؟

الجماعة باعتبارها قوة تجارية كبرى

كانت الولايات المتحدة هي الراعي الرسمي لتوحيد أوروبا، من مساعدات مشروع مارشال إلى نشأة والتنمية المبكرة للجماعة. استجاب بالمثل "مونيه "مع فكرة الشراكة المتساوية بشكل متزايد بين الاتحاد الأوروبي-الولايات المتحدة. بعد فترة وجيزة من تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية مع التعريفة الخارجية المشتركة، ردت الولايات المتحدة عن طريق الشروع في جولة كنيدي لتحرير التجارة في اتفاقية الجات. وهذا أدى في عام 1967، بعد خمس سنوات من المفاوضات الشاقة، إلى اتفاق لخفض الرسوم الجمركية بنسبة الثلث.

ولم يكن وارداً أن الجماعة لا تصبح، مع تعريفاتها المشتركة كأداة للسياسة الخارجية، شريكاً تجارياً مع الولايات المتحدة. وكما قال أحد المراقبين في واشنطن أن المفوضية الأوروبية "الآن هي أهم عضو في اتفاقية الجات" والأساس لبذل المزيد من الجهود لتحرير التجارة. لذلك أصبحت حقاً في جولات لاحقة لمفاوضات الجات، حيث انخفض الدافع الأمريكي الإبداعي لفترة ما بعد الحرب.

لعبت الجماعة دوراً رائداً في جولة أوروغواي، التي أبرمت عام 1994. مع رسوم جمركية منخفضة بالفعل على معظم الشركات المصنعة، وانتقل التركيز إلى الحواجز غير الجمركية حيث قدم برنامج السوق الموحد للجماعة تجربة فريدة من نوعها في تقنيات التحرير. وكانت تجربتها ذات صلة باستبدال الجات بمنظمة التجارة العالمية، مع نطاق أوسع وصلاحيات أكبر لتسوية المنازعات: خطوة، ربما، من أجل التحقق من صحة القول بأن المفوضية الأوروبية "مثال على عملية صنع القانون الدولي الفعال" وقد تكون في مرحلة ما 'تتكرر على المستوى العالمي ".

وبطبيعة الحال، أنشأت العلاقات التجارية للجماعة الاشتباك العادي من المصالح، أو على الأقل ما يفترض أن يكون مصالح المشاركين، والزراعة هي النقطة الرئيسية للخلاف. السياسة الزراعية المشتركة الحمائية آذت شركاء التجارة مثل أستراليا، كندا، نيوزيلندا والولايات المتحدة. وبعد انضمام المملكة المتحدة، كان هذا ضاراً بشكل خاص للثلاث دول الأوائل، وهي الضربة التي كان يمكن تفاديها أن لم تفشل بريطانيا في الانضمام عندما تم التفاوض على معاهدة روما. ولم يكن حتى 1990 عندما بدأت الجماعة في تنفيذ إصلاحات جدية، عندما قطعت مستوى الحماية لبعض البنود الرئيسية بمقدار النصف تقريباً. وتم الاتفاق عليه في جولة أوروغواي أنه سيتم القضاء على دعم الصادرات التي تسبب اختلال للتجارة في الجولة التالي: تحدياً صعباً لكل من الجماعة والولايات المتحدة.

ومع تقاربهم معاً بخصوص موضوع الزراعة، اختلفت الجماعة والولايات المتحدة حول القضايا البيئية والثقافية، وقضايا حماية المستهلك، مع تفضيل الأوروبيين للمعايير التي أدت إلى تقييد وارداتهم من الولايات المتحدة والتي يعتبرها الأميركيين حمائية. الكائنات المعدلة جينياً، لحوم البقر المعالجة بالهرمونات، المحركات الهوائية الصاخبة، خصوصية البيانات، والأفلام والبرامج التلفزيونية كلها حالات ترتبط بهذه النقطة.

وعلى العكس من ذلك، تم تخفيف الخلاف الناجم عن شبكة الاتحاد للترتيبات التفضيلية كما تم تخفيض الرسوم الجمركية في جولات الجات المتعاقبة. وهذه الشبكة أصبحت واسعة جداً، وتغطي تقريباً كلاً من أوروبا والبلدان الأقل نمواً، وليس هناك سوى عدد قليل بقي خارجها، بما في ذلك أستراليا، كند، اليابان، نيوزيلندا جنوب أفريقيا والولايات المتحدة. وقد أغضب الأمريكيين تفضيل المفوضية الأوروبية لبلدان معينة. ولكن على الجانب الآخر، هناك العلاقات التي أقامتها المفوضية الأوروبية مع أجزاء كبيرة من جنوب العالم، والتي وضعت في اختبار صعب في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية التي بدأت عام 2001

حيث كان الاتحاد الأوروبي يريد برنامجاً شاملاً جدول الأعمال والولايات المتحدة تفضل التركيز على مجالات مثل الزراعة والبيئة.

كان الدافع وراء رغبة الاتحاد أن يدرج مسائل مثل الاستثمار، سياسة المنافسة، المشتريات الحكومية وتسهيل التجارة المعروفة باسم "قضايا سنغافورة"، جزئياً من قبل الرأي القائل بأن العالم يجب أن يبدأ في التحرك كما فعل الاتحاد الأوروبي نفسه، ما وراء التركيز على التعريفات الجمركية وحصص الاستيراد من أجل التعامل مع مناطق أخرى من السياسات التي لها تأثير متزايد على التجارة. ولكن الدول النامية لم تكن مستعدة لذلك؛ وتعززت قوتهم التفاوضية من خلال إنشاء مجموعة ال 20 :البرازيل، الصين، الهند، وجنوب أفريقيا ، مع آخرين يمثلون مصالح الإقليمية وتجارية. كما ظهرت الزراعة، كالمعتاد، في شكل عقبة مع جماعات الضغط الزراعية الأوروبية والأمريكية الرافضين للتحرير. وبالنسبة لبعض الدول الأقل نمواً، كانت هناك مشكلة إضافية ناجمة عن قرار الاتحاد "كل شيء إلا الأسلحة" لإلغاء القيود المفروضة على الواردات من أفقر 40 دولة، وذلك على حساب منافسيهم في دول أخرى أقل نمواً.

وبحلول مايو 2004 ، كان المفوض التجاري" باسكال لامي" قادراً على عرض للحد من إصرار الاتحاد على قضايا سنغافورة وللتفاوض على إزالة كل دعم الصادرات، وبالتالي، تمكين المفاوضات أن تمضي قدماً في هذا العام. في نفس الوقت، أعطت زيادة في واردات الملابس من الصين وهى دلالة منذرة لحجم التحديات التي من المتوقع أن يحدث من حجم الاقتصاد الصيني وسرعة نموه، مع تأثير مماثل من الهند من المرجح أن يحدث. وكان انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001 لجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للاتحاد للتفاعل مع تدابير مكافحة إغراق السوق بالبضائع.

ومنذ ذلك الحين تعثرت الدوحة على صخور السلوك المتعنت من جميع الأطراف ووصلت إلى طريق مسدود حاليا فيما يتعلق بعدد من القضايا الأساسية. ومهما كانت النتيجة في نهاية المطاف، سيكون هناك اعتبارا لجدوى المزيد من الجولات التجارية التي يجب أن تتم الموافقة عليها بالإجماع من قبل 150 دولة، وعما إذا كان سيطلب طريقاً مختلفاً نحو تحرير التجارة الدولية. وسيكون الاتحاد بحاجة للنظر في ما إذا كان ، وإذا كان الأمر كذلك كيف، يمكن تطبيق تجربتها الخاصة في النصف الأخير من القرن على نطاق واسع.

الاتحاد الأوروبي ، دول الجوار، والعالم النامي

في حين أن العلاقات مع الولايات المتحدة مهمة لجميع الدول الأعضاء والدول الفردية لها علاقات خاصة مع بلدان معينة في معظم بقية العالم؛ والعديد منهم أصبح مشتركاً من الاتحاد ككل.

هذا، مثل أي شيء آخر، ينبع من معاهدة روما. فرنسا تريد مزايا لمستعمراتها وجعلت هذا شرطاً للتصديق على المعاهدة. لذلك الجماعة ككل تمنح الدخول المجاني إلى الواردات منها، وتوفر المساعدات من خلال صندوق التنمية الأوروبي (EDF). والشيء نفسه ينطبق على الأراضي المتعلقة ببلجيكا، إيطاليا وهولندا؛ ونتج عن ذلك الأساس الأصلي لاتفاقية كوتونو الحالية. وأدى الضغط الفرنسي أيضاً إلى الاتفاقيات التفضيلية بالنسبة للمغرب وتونس، وكان هؤلاء هم المتقدمون للنظام بعيد المدى الحالي من الاتفاقيات مع الدول المجاورة.

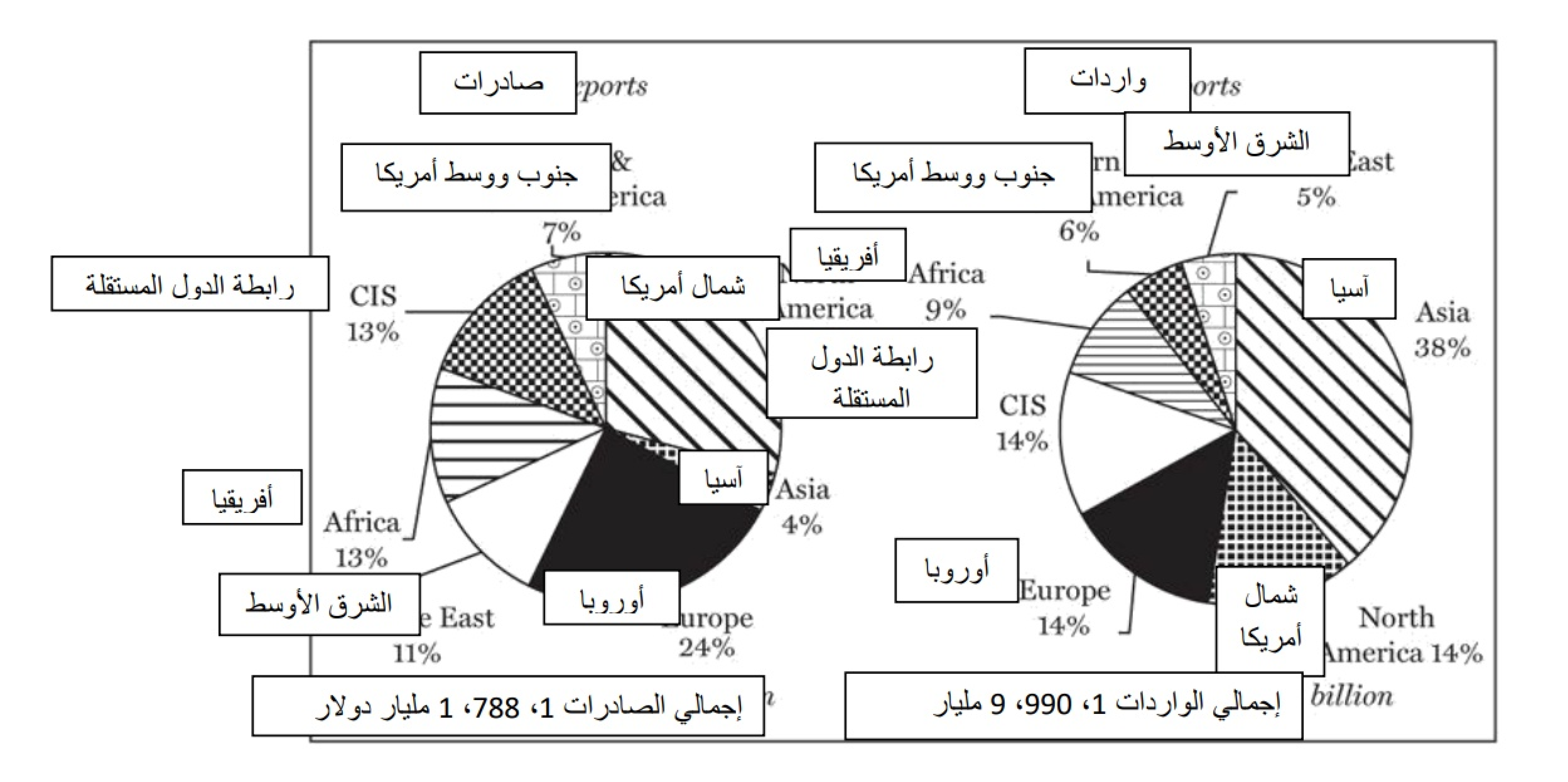
بعد أن أصبحت مستقلة، تم تحويل طبيعته وبالتعاون مع المستعمرات السابقة من خلال الاتفاقية التي تنص على المؤسسات المشتركة: مجلس للوزراء، لجنة السفراء، وجمعية البرلمانيين. وبعد الانضمام البريطاني، انضمت دول الكومنولث في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، والمحيط الهادئ في التفاوض على اتفاقية لومي. وقد وسع هذا النهج المشاركة لتشمل معظم أفريقيا وجزر الكاريبي، فضلاً عن عدد من الجزر في المحيط الهادئ، التي تعرف باسم دول المجموعة. أزالت بعض بقايا النظام الاستعماري وتوسعت المساعدات لتصل إلى 3 بليون يورو سنوياً منذ 1990، جنباً إلى جنب مع المال للتخفيف من الشركات الزميلة مقابل انخفاض في دخلها من الصادرات السلعية.

تم تجديد اتفاقية لومي للمرة الخامسة في كوتونو عام 2000، في ظروف صعبة. وتم إزعاج الشركاء من خلال تآكل هوامش التفضيل كما خفضت الرسوم الجمركية في جولات الجات المتعاقبة. وكان الاتحاد قلقاً من أنه على الرغم من الكميات الهائلة من المساعدات، وكلها

تقريباً لأفريقيا، لا تزال في حالة سيئة، وقد يكون السبب جزئياً على الأقل لسوء الإدارة. و للفوز على الاتفاق في الاتفاقية الخامسة، وكلاهما 79 دولة في الاتحاد الأوروبي ، أفريقيا، منطقة البحر الكاريبي، والمحيط الهادي (دول المجموعة) ، مع تجديد برنامج المساعدات، والدول الأعضاء فيها، مع اعتراف الاتفاقية التي من شأنها أن الأداء الكافي في الحكم يمكن أن يكون معياراً لتوزيع المساعدات، وأن الشركاء يحضروا اقتصاداتهم للانضمام إلى الاتحاد في إقامة منطقة تجارة حرة في غضون 20 سنوات.

وخلال 1990، علاوة على ذلك، وضع الاتحاد الأوروبي تركيز متزايد على علاقاته الخارجية لحقوق الإنسان، وتطلب اتفاقية كوتونو المشاركين أن نحترمهم.

وبحلول نهاية 1970، كان للجماعة أيضاً شبكة من الاتفاقيات وفقاً للتفصيلات والمساعدة للدول المطلة على البحر المتوسط، مع محتوى لا يختلف عن اتفاقية لومي ولكن من دون المؤسسات متعددة الأطراف. وتشمل الشبكة كل دول شمال أفريقيا- باستثناء ليبيا التي رفضت المشاركة - جنباً إلى جنب مع إسرائيل، لبنان، وعلى مبعدة من البحر الأبيض المتوسط الأردن وسوريا.



رسم 10 : اتجاهات تجارة الاتحاد الأوروبي في السلع حسب المنطقة، 2010

بحلول 1990، وكان لكلاً من مزيج من الصعوبات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي، النمو السكاني السريع في معظم هذه البلدان، مع الضغوط الناجمة عن الهجرة إلى أوروبا، أثراً في تنامي القلق في الاتحاد، ولاسيما بين الدول الجنوبية. وكانت نتائج مؤتمر الوزراء من الاتحاد وشركائهم من البحر المتوسط، الذي عقد في برشلونة عام 1995، أن أطلقوا "العملية الأوروبية المتوسطية" التي تهدف إلى بناء مجموعة واسعة من وصلات متعددة الأطراف عبر الحوض. ومع ذلك، فإن الهدف الأساسي للعملية، منطقة تجارة حرة بحلول عام 2005، كان قريباً سينشأ على الخلافات السياسية بين الشركاء والاضطراب المستمر للتوسيع الشرقي. مع قدوم هذا التوسع، شارك الاتحاد في استعراض مجمل لصلاتها مع جيرانها، مع النظر بصفة خاصة في محاولة للحفاظ على الاتحاد تجمع مفتوح ويمكن الوصول إليه.

مربع 5 اتفاقية كوتونو، 2000-2020

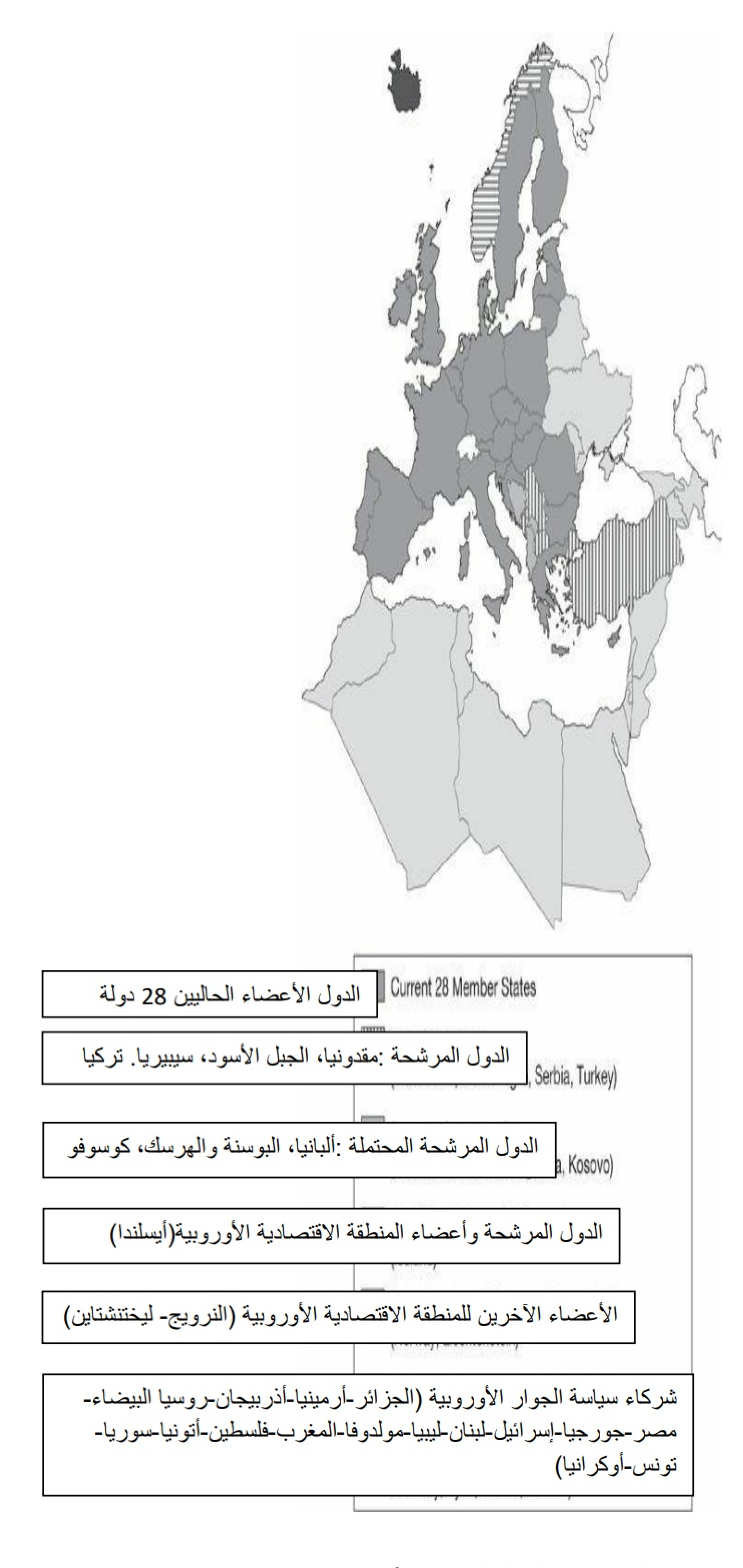
اتفقت دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الأفريقية، دول الكاريبي والمحيط الهادئ عام 2000 على تجديد اتفاقية لومي للمرة الخامسة، لمدة 20 عاماً. وتتم مراجعة اتفاقية كوتونو الناتجة عن ذلك كل خمس سنوات، وتقتصر بروتوكولات المساعدات أيضاً على فترة مدتها خمس سنوات. مجلس وزراء دول ACP-EU يجتمع سنوياً لاستعراض التقدم الذي تم إحرازه.

- التجارة هي صلب الاتفاق. المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة من (مجموعة الدول الأفريقية، دول الكاريبي والمحيط الهادئ ACP) بخصوص "اتفاقيات الشراكة الاقتصادية" هي لتؤدي في نهاية المطاف إلى ترتيبات تجارية جديدة (اتفاقات الشراكة الاقتصادية) من شأنها أن تؤدي إلى منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي و مجموعة الدول الأفريقية، دول الكاريبي والمحيط الهادئ

بحلول عام 2020. وفي الوقت نفسه، يتم الاحتفاظ بالدخول المجاني أو التفضيلي للاتحاد الأوروبي .

- تم تحديد مساعدات بقيمة 13، 5 مليار يورو للفترة من 2000-2007، وعلى رأسهم من 9. 5 مليار يورو المخصصة بالفعل ولكن لم تنفق بعد. ويتم مكافأة الأداء الجيد في استخدام المعونة.
- يتم التركيز بشكل مكثف على الحد من الفقر بالنسبة لاستراتيجيات التنمية.
- يتم تشجيع الجهات الفاعلة غير الحكومية على المشاركة في عملية التنمية.
- يشير الحوار السياسي إلى نهجاً أكثر صعوبة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، مع الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون كمعايير لسياسة المساعدات، ومع إجراءات لمكافحة الفساد.

وطغى على اتفاقية كوتونو خيبة أمل الاتحاد الأوروبي مع نتائج اتفاقيات لومي السابقة، ويعزى ذلك إلى سوء الإدارة في العديد من البلدان. وكنقطة انطلاق، يعد تطوير منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الأفريقية، دول الكاريبي والمحيط الهادئ هي فكرة طموحة جداً.



خريطة 4. جوار الاتحاد الأوروبي

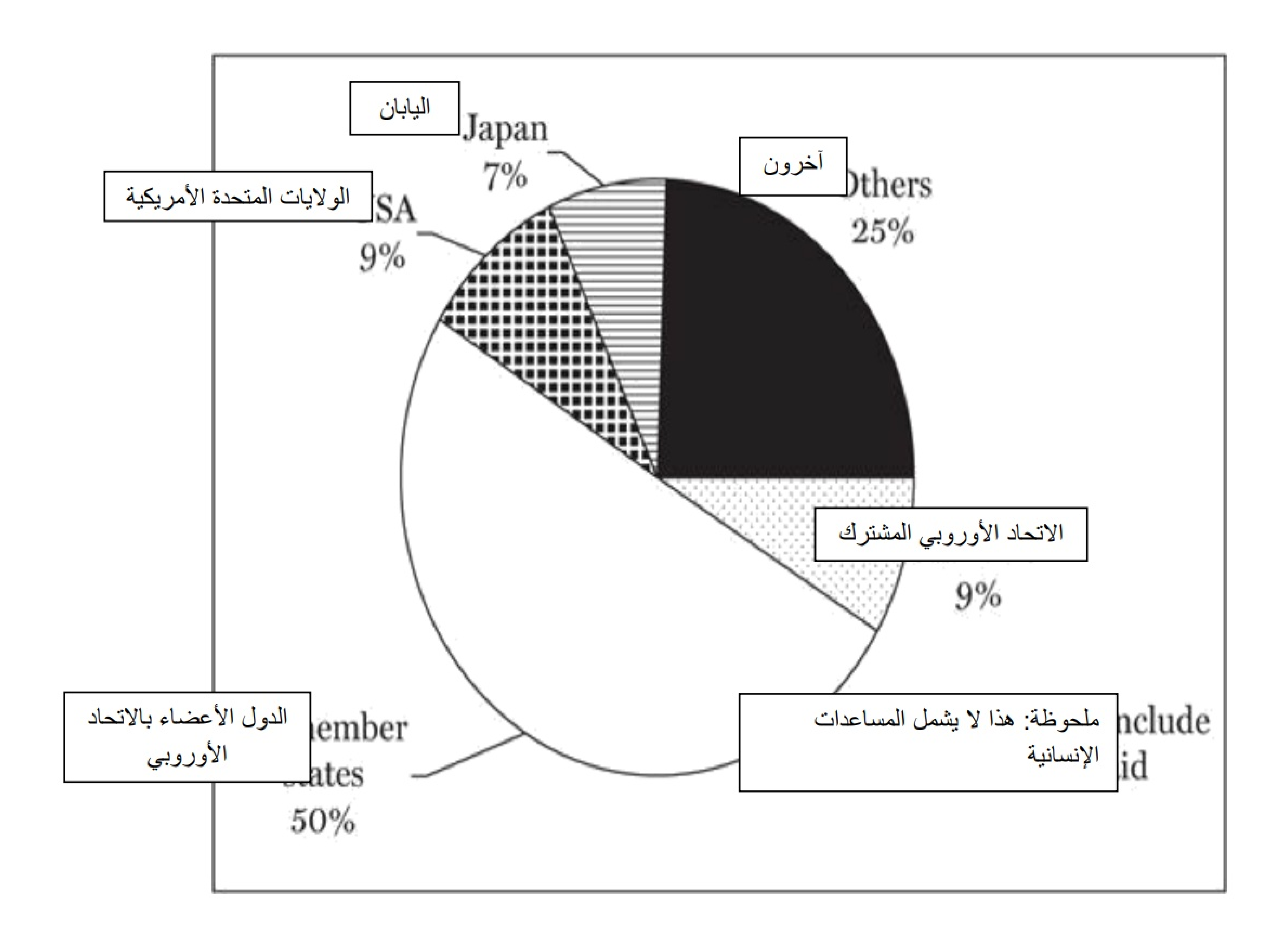
وهكذا، كان في عام 2003 عندما اقترحت المفوضية استبدال كلاً من عملية الأوروبية- المتوسطية، PHARE وTACIS بسياسة الجوار الأوروبي. في عام 2007، تم بشكل رسمي إدراج هذه البرامج السابقة في سياسة الجوار الأوروبية، مدعومة بأداة مالية جديدة من شأنها أن توفر حوالي 1، 7 مليار يورو في السنة للتعاون عبر الحدود، تطوير المجتمع المدني والمساعدة التقنية.

في حين تمثل سياسة الجوار الأوروبية التزاما كبيراً من جانب الاتحاد الأوروبي لهذه الدول، يبقى أن نرى ما إذا كان سيكون لها أي تأثير كبير على تطوير بيئة أكثر استقرارا، ديمقراطية وازدهارا حول حدود الاتحاد الأوروبي، وخاصة في ضوء الربيع العربي عام 2011، واستمرار ضعف الحكم في عدة دول في أوروبا الشرقية.

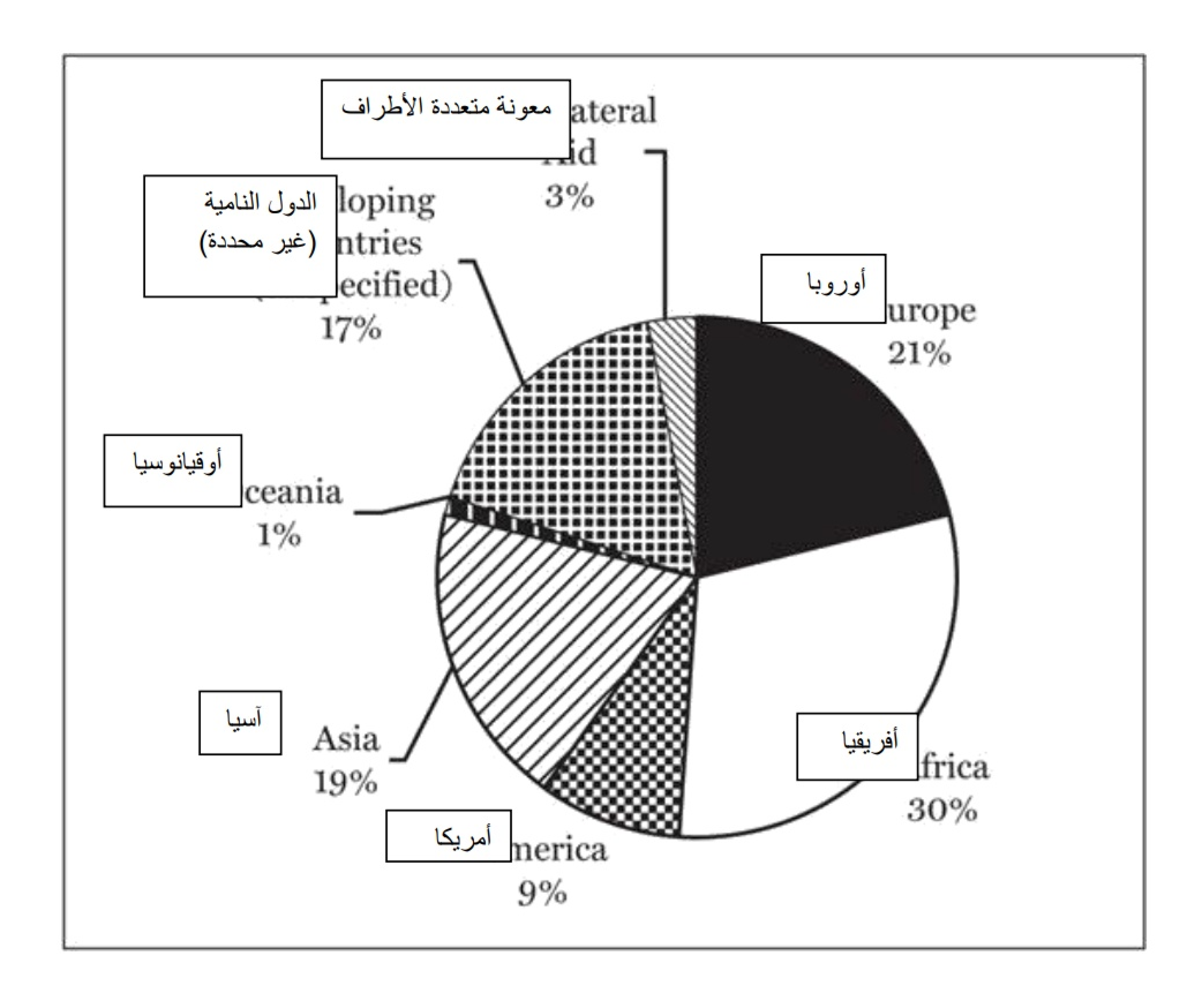
آسيا ، أمريكا اللاتينية، والتفصيلات المعممة

عند انضمام بريطانيا لهذه الجماعة، تمكنت من الحصول على شروط مرضية لدول الكومنولث من أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، والمحيط الهادئ. ولكن لم يتم الاتفاق بشكل خاص للأعضاء الآسيويين من الكومنولث، الهند، باكستان (والتي شملت بنغلاديش)، سري لانكا ، ماليزيا ، هونغ كونغ وسنغافورة، ومعظم صادراتهم دخلت ضمن إعفاء بريطانيا للجمارك في ظل تفضيل الكومنولث . كان الضرر محدودا، ومع ذلك، في 1971 كان الجماعة من بين أول من تبني النظام الأفضليات المعمم (GSP)، ووفقاً له تفضيل دخول الواردات من دول العالم الثالث كلها تقريباً التي لم تستفد بالفعل من اتفاقية لومي أو اتفاقيات البحر الأبيض المتوسط، وهذا قلل من التمييز ضد معظم بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية. كان النظام أقل ملائمة مما قد يبدو للمنتجات 'الحساسة' (التي لها قدرة أكثر على المنافسة) كان هناك حصص نسبية (الكوتا) تحد من التفضيلات لكميات محددة مسبقاً لكل منتج ولكل دولة من الدول الأعضاء. ولكن النظام المعمم للأفضليات مع ذلك ساعد على تعزيز الروابط مع البلدان الأقل نمواً.

رسم 11 : أسهم من المساعدات الإنمائية الرسمية من الاتحاد الأوروبي ، الولايات المتحدة واليابان، وغيرها، 2011



الرسم 12 : مساعدات التنمية من دول الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء حسب الجهة، 2010



مربع 6 اتفاقيات الاتحاد الأوروبي والروابط مع العالم الثالث، وغيرها من كوتونو وسياسة الجوار الأوروبية

الاتحاد الأوروبي لديه اتفاقيات تجارة والتعاون مع :

الأرجنتين- المكسيك – جنوب كوريا – البرازيل – باكستان – سيريلانكا – تشيلي – باراجواي – أورجواي – كولومبيا – جنوب أفريقيا – فيتنام- الهند

الاتحاد الأوروبي لديه صلات مع تجمعات إقليمية أخرى بما في ذلك :

جماعة دول الأنديز (أمريكا الجنوبية) - مجلس التعاون الخليجي - ميركوسور (أمريكا الجنوبية)- سارك (رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي)- مجموعة سان خوسيه (أمريكا الوسطى)- الآسيان (رابطة دول جنوب شرق آسيا) نظام الاتحاد الأوروبي المعمم للأفضليات ينطبق على جميع البلدان النامية تقريباً.

بينما هامش تفضيل نظام الأفضليات المعمم الذي يمنح الدول الأقل نمواً قد انخفض جنباً إلى جنب مع خفض المستوى العام للتعريفات، أصبحت لصلاتهم مع الاتحاد الأوروبي من خلال برامج مساعداتهم أهمية متزايدة. وتبلغ هذه المبالغ حوالي 10 مليار يورو في السنة، بما في ذلك المساعدات الإنسانية ومساعدات التنمية لدول ACP وسياسة الجوار الأوروبية. وقد أبرم الاتحاد أيضاً اتفاقات التجارة الثنائية والتعاون لتعزيز علاقاتها مع الدول النامية الرئيسية، بما في ذلك الهند، المكسيك والبرازيل، ولديها اتفاقات مع المجموعات الإقليمية مثل الآسيان (رابطة دول جنوب شرق آسيا)؛ ومنذ انضمام البرتغال وإسبانيا للجماعة في عام 1986، تم إضافة الروابط الخاصة بهم مع أمريكا اللاتينية لتلك الدول الأعضاء الأخرى في أفريقيا وآسيا.

في حين أن الأثر الاقتصادي للاتفاقيات، الأفضليات والمساعدات لا يمكن ان يقاس وربما لا يكون كبيراً جداً، وقد اكتسب الاتحاد رصيداً سياسياً والذي قد يساعد في التنمية المستقبلية للعلاقات مع دول آسيا، أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

المال

في حين أن رسومها الجمركية المشتركة جعلت الاتحاد قوة تجارية تعادل الولايات المتحدة ، وأمام اليورو ليس لديها أي أداة النقدية التي يمكن أن تصبح على قدم المساواة مع الدولار في النظام النقدي الدولي. وكان التحدي للهيمنة الأمريكية واحدة من الدوافع وراء الدعم الفرنسي منذ فترة طويلة لعملة واحدة. وكانت تقلبات أسعار صرف الدولار غير مريحة بالنسبة للدول الأعضاء الأخرى أيضاً. ضعف الدولار عطل أول محاولة لإنشاء عملة موحدة في أوائل 1970 ، ثم دفعت الأوروبيين إلى اتخاذ الخطوة الرئيسية الأولى من التكامل النقدي بإنشاء النظام النقدي الأوروبي عام 1979. في 1980، تم تصميم سياسة الولايات المتحدة الخاصة بارتفاع أسعار الفائدة، بهدف مواجهة التضخم، مما أثار أزمة ديون في العديد من البلدان النامية، مما قيد تطويرهم لمدة تصل إلى عشر سنوات.

عندما تحتم على أولئك الذين يديرون العملة المهيمنة الاختيار بين التعامل مع مشكلة داخلية مع الأخذ في الاعتبار تأثير ذلك على الاقتصاديات الأخرى التي تتأثر باختيارهم، قاموا بطبيعة الحال باختيار مصالحهم المحلية. مر الأوروبيون بذلك في 1990 عند ارتفاع معدلات الفائدة الألمانية، بهدف السيطرة على التضخم بعد الوحدة الألمانية، تفاقم الركود في بلدان أخرى متأثرين بالمارك الألماني المهيمن.

وهذا أعطى هامش إضافي لدعمهم للعملة الواحدة، مع سياسة نقدية تناسب احتياجات المشاركين ككل. وبينما هذا الحل غير متوفر للتعامل مع هيمنة الدولار في النظام العالمي، تطور اليورو ليصبح قوة نقدية تعويضية كبيرة، منطقة اليورو الرغم من الأزمة.

وهكذا، فاليورو مصدر آخر للمال ولكن بدورة اقتصادية مختلفة، والتي يمكن به مواجهة تأثير الدولار عندما كان يعمل ضد مصالح الدول الأخرى، وهناك عاملان رئيسيان حدوا من هذا :. أولاً، لا يزال هناك ترتيباً غير واضحاً لإدارة السياسة النقدية الخارجية، والمسؤولية التي تنقسم بين البنك المركزي الأوروبي ومجلس وزراء المالية، ثانياً،

أصبحت المشاكل الهيكلية المستمرة التي حدثت بسبب أزمة منطقة اليورو أيضاً مصدر ارتباك كبيراً جداً. وبالتالي فإن الاتحاد لم يستفيد بعد بشكل كامل من فرصة أن اليورو له فرصة أن يحل محل الهيمنة الأمريكية مع وجود علاقة متساوية، مثلما فعلت السياسة التجارية المشتركة منذ فترة طويلة فيما يتعلق بالتجارة.

الأمن: حفظ السلام وتغير المناخ

ستظل الهيمنة الأمريكية في الدفاع، مع ذلك، دون منازع لفترة طويلة كما يمكن التوقع. ولا ينبغي فقط على الأوروبيين أن يقوموا بإنفاق هائل في أي محاولة ليصبحوا مستقلين عن القوة الاستراتيجية الأمريكية، ولكن القوة المكتسبة أضحت أيضاً تسيطر عليها دولة أوروبية ديمقراطية لها أسس راسخة مع عدد من سنوات صنع القرار الموثوق به وراء ذلك . ولذلك استمر الأوروبيين في الاعتماد على الدرع الاستراتيجي الذي قادته الولايات المتحدة لحلف الناتو، وجهودهم في مجال الدفاع ستكون أساساً في المساهمة في حفظ السلام وصنع السلام، خاصةً في الإجراءات التي ترعاها الأمم المتحدة. وبالنسبة للدفاع عن أراضي الاتحاد ضد التهديدات الرئيسية، سيستمر الأوروبيون في الاعتماد على الحماية الأمريكية.

وليس من الحكمة أن نفترض أنه لن يكون هناك حاجة لمثل هذه الحماية، في ما أصبح عالم متعدد الأقطاب من حيث النواحي الاستراتيجية وكذلك الاقتصادية، وحيث هناك أعداداً متزايدة من الدول لديها أسلحة دمار شامل. يمكن للتهديدات العسكرية لمصالح الاتحاد أن تظهر أن الأمريكان قد يكونوا غير قادرين أو غير راغبين في التعامل معها. لذلك من المرجح أن يستمر الاتحاد في بناء قدراته الدفاعية، وكذلك أن يحافظ على إصلاح التحالف ، بينما في الوقت نفسه يستخدم قوته الناعمة لمواصلة تطوير عالم أكثر أمناً.

قام الاتحاد، باستئناف تطوير أنشطته العسكرية دون أي تأخير، عقب الانقسامات الداخلية خلال تعزيز التدخل الأمريكي في العراق. في عام 2003، وافق المجلس الأوروبي بالإجماع على استراتيجية الاتحاد الأوروبي لتعزيز الأمن في جميع أنحاء الاتحاد وفي النظام الدولي. في عام 2004، تم استبدال قوة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في البوسنة من قبل قوة الاتحاد الأوروبي من 7000 جندي، مع ممتلكات الناتو وقدراتهم ؛ أجريت عمليات أصغر ولكنها مهمة في جورجيا، مقدونيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهذا الأخير

تمهيداً لمشروع إنشاء المجموعات القتالية التي تم إطلاقها في العام نفسه من. وبحلول عام 2006، أرسل الاتحاد قوة لحفظ السلام من 8000 جندي إلى لبنان بعد الحرب هناك بين حزب الله وإسرائيل. منذ عام 2008، وفر الاتحاد الأوروبي أيضاً موارد جوهرية لمكافحة القرصنة في الصومال مع مهمتها في أتلانتا.

وهكذا، واصل الاتحاد خلق قدرة كبيرة لتقديم مساهمات عسكرية لحفظ السلام وصنع السلام، التكملة الأهم هي قدرتها على المساهمة في العناصر المدنية في عمليات حفظ السلام، جنباً إلى جنب مع خبرتها في مساعدة بناء دول ديمقراطية. من الأمثلة ، التي يمكن تتبع مباشرة من مهمة عسكرية ناجحة، بعثات الشرطة، مثل تلك التي وفرها الاتحاد في البوسنة، حيث في عام 2003 استغرق الأمر أكثر من قوة الشرطة للأمم المتحدة، تليها أخرى في مقدونيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأراضي الفلسطينية. وعلى نطاق أوسع، لديها الكثير من الخبرة في المساعدة في تطوير المؤسسات السياسية ، القضائية والإدارية، وهياكل المجتمع المدني، ولاسيما بين دول أوروبا الوسطى والشرقية التي تستعد للانضمام، وكذلك في منطقة البلقان الغربية وأبعد من ذلك . وهذا له أهمية كبيرة محتملة لتطبيقها على نطاق أوسع في العالم الذي فشل أو يمكن للدول الفاشلة أن تكون خطراً أمنياً كبيراً، في حين أن الديمقراطية على أساس متين يمكن أن تسهم بشكل كبير في علاقات دولية مستقرة.

والبيئة أيضاً جانباً حيوياً من الأمن، مع تغير المناخ الذي يعد من أخطر التهديدات للرفاهية، وربما للحياة، لسكان العالم، وقام الاتحاد بمساهمة رئيسية في الجهود الدولية للتعامل معها. في عام 1986، عندما أصبح من الواضح أن مركبات الكلوروفلوروكربون يمكن أن تدمر طبقة الأوزون، وبالتالي تهدد الحياة على الأرض، نجحت المفوضية الأوروبية في كسر جمود المفاوضات لبروتوكول مونتريال لهيكل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، وبالتالي وقف التدهور.

ثم في عام 1997 لعب الاتحاد دوراً رائداً في مفاوضات لبروتوكول كيوتو لإطار اتفاقية الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات التي ينتج عنها درجة كارثية من ظاهرة الاحتباس الحراري. وعلى الرغم من المقاومة الأمريكية المستعصية للأهداف فضلاً عن المساعدة التي تحتاجها الدول النامية من أجل التحول التكنولوجي الضروري، يضمن الاتحاد الأوروبي أن هناك اتفاقاً هدفه خفض الانبعاثات بنسبة 8 % بحلول عام 2012 لتصبح أقل من انبعاثات عام 1990. وحصل أيضاً على تصديقات كافية رغماً عن أنف المعارضة الأميركية النشطة، للبروتوكول ليدخل حيز التنفيذ في فبراير 2005؛ وكان التصديق النهائي المطلوب من روسيا، التي يبدو أنه قد تم تشجيعها باستخدام الاتحاد صك سياستها التجارية المشتركة، مثل الاتحاد الأوروبي، تقريباً بالمثل مع قبولها رسمياً انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية.

وباستنتاجها إلى أن هناك حاجة للحد من الانبعاثات العالمية بنسبة 60 % بحلول منتصف القرن، واعتمدت هذا الهدف فيما يتعلق بانبعاثاتها، أصبح لدى الاتحاد الأوروبي مصلحة قوية في تأمين التزامات مماثلة من العديد من الدول كلما أمكن. وعلى الرغم من توقف التقدم على هذه الجبهة منذ قمة كوبنهاغن عام 2009، لا يزال الاتحاد في طليعة الجهود الدولية.

دور الاتحاد في العالم

الكثير من الهيمنة الأمريكية يعد أمراً خطيراً بالنسبة للأميركيين وكذلك للآخرين. القوة العظمى يمكن أن تؤدي إلى قرارات متهورة، وعبء كبير جداً بالنسبة لبلد واحدة لتتحمله وحدها. ويبدو من المحتمل أن تلحق الصين بركب الولايات المتحدة خلال النصف الأول من هذا القرن كقوة عسكرية، فضلاً عن القوة الاقتصادية، مع عواقب لا يمكن التنبؤ بها، وقد تتبعها الهند أيضاً. ولكن الاتحاد الأوروبي لديه القدرة على أن يكون، في وقت أقرب

بكثير، على الأقل شريكاً على قدم المساواة مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالاقتصاد، البيئة، والأمن ، ولكن ليس الدفاع.

في الواقع، أظهر التكافؤ طويل الأمد بين الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة في النظام التجاري العالمي ما يمكن القيام به عندما تقوم مؤسسات فعالة بما فيه الكفاية بالتخلص من أداة مشتركة. يقدم اليورو أساساً لأداءً مماثلاً في النظام النقدي الدولي إذا تم إصلاح مؤسسات السياسة النقدية الخارجية على نحو كاف. للعمل على تغير المناخ العالمي يجب أن يكون الاتحاد قادراً، ومرة أخرى مع بعض التعزيز من مؤسساتها، للحفاظ على دورها الريادي.

الأمن الناعم، بما في ذلك الجوانب المدنية لحفظ السلام، هو مجال فيه تطوير القدرات التي يمكن أن تصبح نظير ضروري للقوة العسكرية الأمريكية؛ والأدوات العسكرية التي يخلقها الاتحاد الأوروبي تخلق أيضاً فرصاً لأداء دور تكميلي.



قمة الثمانية ، كامب ديفيد، مايو 2012، مع رئيس المجلس الأوروبي، هيرمان فان رومبوي (يجلس إلى يسار أنجيلا ميركل)، ورئيس المفوضية خوسيه مانويل باروسو (إلى اليسار فان رومبوي)

التكيف مع هذه التغيرات في علاقات القوة من الصعب بالنسبة لأولئك الذين كانوا على القمة دائماً. ولكن لا ينبغي أن يكون من الصعب جداً بالنسبة للأميركيين التكيف مع أكثر قوة الاتحاد الأوروبي، مع المجتمع الذي أسهم كثيراً في ذلك من نواح كثيرة. مع أربعة عقود من التعاون المعقول في مجال التجارة حيث لديهما بالفعل قوة متعادلة، ودون أمل في التنافس في مجال القوة العسكرية. بعد تعديلها لشراكة متكافئة مع الاتحاد الأوروبي في معظم المجالات الأخرى، ينبغي أن يكون من الأسهل بالنسبة للولايات المتحدة التكيف مع التغيرات في العلاقات مع القوى الناشئة الأخرى، خصوصاً أن الاتحاد الأوروبي سوف يكون في وضع جيد، مع شبكته من العلاقات مع البلدان في جميع أنحاء العالم، للمضي قدماً في عملية إنشاء نظام عالمي مستقر يتسع لهم.

تجربة الاتحاد الخاصة من المؤسسات، السياسات والمواقف التي ساعدت الدول الأعضاء على العيش معاً في سلام لمدة نصف قرن، جنباً إلى جنب مع شبكتها العالمية من العلاقات، ويمكنها في الواقع من التأثير على الآخرين للتحرك في اتجاه مماثل. لكن فكرة "مونيه" بأن هذه المؤسسات قد تعمل على خلق عالم مزدهر وسلمي يمكن أن تتحقق فقط في ظل ظروف صارمة جداً. المشاركة الضرورية للسيادة لا يمكن تحقيقها إلا بين الأنظمة الديمقراطية التعددية ذات الاستعداد لقبول حكم القانون العام، ولها القدرة على تطوير المؤسسات التشريعية المشتركة لإقراره ونظام حكم لتنفيذ السياسات داخلها. هذه الشروط تنطبق إلى حد كبير داخل الاتحاد، ولكن في أجزاء كثيرة من العالم لا يفعلوا ذلك. وفي الوقت نفسه يمكن للاتحاد مساعدة الجهود المبذولة لتطوير مثل هذه الظروف حيث لا تتواجد حتى الآن وللقيام بتطورات من نفس نوع الاتحاد حيث يفعلون، ويمكن أن تدعم خطوات لمساعدة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لتصبح أكثر فعالية، مع الاعتراف بأن المؤسسات من نوع الاتحاد لا يمكن أن تنشأ على هذا المستوى حتى تصبح الديمقراطية التعددية هي القاعدة في جميع أنحاء العالم. ولكن سياسات الاتحاد التي تشير نحو هذه النتيجة تصب في مصلحة طويلة الأجل للدول ومواطنيها،

وحتى لو تم اعتبار النطاق طويل المدى وقتاً طويلاً جداً، فقد أظهرت التجربة الأوروبية أن الشروع في العملية التي تؤدي في هذا الاتجاه يمكن أن تبدأ بالفعل لتحويل العلاقات بين الدول.

الوحدة السادسة

إنجاز الكثير. . . ولكن ماذا بعد؟

قطع الاتحاد الأوروبي شوطاً طويلاً منذ بدء عملية بنائها من خلال إعلان شومان عام 1950. أصبحت الحرب في الواقع لا يمكن تصورها بين الدول الأعضاء، والتي تشمل الآن معظم الدول الأوروبية. وقد أظهرت الفصول السابقة كيف تم وضع المؤسسات، السلطات والسياسات للتعامل مع الأمور بعيداً عن متناول حكومات الدول الفردية. ولكنها أظهرت أيضاً أن الاتحاد يحتاج إلى مزيد من الإصلاح إذا كان لتعزيز مصالح شعبها بشكل كاف في عالم صعب وتتطور مشاكله على نحو متزايد.

الآن يمكننا محاولة تلخيص ما تم إنجازه والمغامرة ببعض الأفكار حول المستقبل

هل السلطات والوسائل تطابق الأهداف؟

كان الاتحاد قادراً على تحقيق أهدافه حيث يتمتع بصلاحيات والوسائل وكذلك المؤسسات التي تقوم بالتصرف والتعامل. السلطات والوسائل يمكن أن تكون تشريعية، مثل إطار للسوق الواحد؛ المالي، كما هو الحال مع الميزانية أو تعريفة خارجية مشتركة. أو مالية، كما هو الحال مع برامج المعونة، بنك الاستثمار الأوروبي، والأهم العملة الموحدة. التعاون القائم على السلطات والوسائل للدول الأعضاء يمكن أن يكون مفيداً، لكنه لن يحقق الكثير دون نواة صلبة من الصلاحيات والأدوات المشتركة.

يوفر تشريع السوق الموحد إطاراً للقوة الاقتصادية والازدهار، حتى لو أنه لا يزال غير مكتمل في بعض القطاعات الهامة وبحاجة إلى مزيد من التطوير ليكون كافياً للاقتصاد الجديد بما في ذلك التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات؛ وبالنسبة للدول الأعضاء التي تبنت اليورو، تكمل العملة الموحدة السوق الواحد في المجال النقدي.

وقد نقلت الميزانية الموارد للقطاعات التي تعتبر أنها بحاجة إلى دعم، في الأصل للزراعة ولكن على نحو متزايد إلى المناطق الأقل نمواً والدول الأعضاء. وبينما ميزانية الزراعة أوجدت صراعاً ، إلا أنه تم تفضيل الأموال الهيكلية للمساعدة في تطوير المناطق الأكثر فقراً بشكل عام، والتوسع في أوروبا الوسطى والشرقية يعزز حالة الحصول على أموال أكبر.

وهكذا، فإن الاتحاد لديه العديد من الصلاحيات اللازمة في المجال الاقتصادي. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن البيئة، حيث الحاجة الأكثر إلحاحاً هي تعزيز العمل على الصعيدين الداخلي والخارجي للحد من الأضرار الناجمة عن تغير المناخ.

السياسة الاجتماعية على النحو المنصوص عليه في دول الرفاهية تنتمي إلى حد كبير، وفقاً لمبدأ التبعية، للدول الأعضاء. هذا المبدأ يبرر مشاركة الاتحاد في بعض الجوانب المتعلقة بالعمل السياسي الاجتماعي، مثل منع الإغراق الاجتماعي عن طريق تقويض معايير الصحة والسلامة في العمل. هناك منطقة رمادية، بما في ذلك عناصر من الأمن الاجتماعي وساعات العمل، حيث يكون هناك صراعاً بين أولئك الذين يريدون وضع معايير واسعة للاتحاد وأولئك الذين يرون أن الخلافات المتأصلة في اختلاف الثقافات الاجتماعية لا ينبغي أن يكون مصدر إزعاج.

ولا تزال الخلافات، ولكن الرأي الأخير أحرز تقدماً.

في حين تم تعزيز الأهداف الاقتصادية والبيئية والسلطات من خلال جماعات المصالح وكذلك الفيدراليين، كما كانت حرية حركة العمال عبر الحدود الداخلية، كانت فكرة فيدرالية التي تكمن وراء حرية الحركة للجميع داخل الاتحاد، الذي تم قبوله ، بصرف النظر عن الاستثناءات الانتقالية المتعلقة بالدول الأعضاء الجدد، الجميع باستثناء الدنمارك، إيرلندا والمملكة المتحدة. ولكن شارك الجميع في اتخاذ التدابير لمكافحة الجريمة عبر الحدود.

في مجال العلاقات الخارجية، تم تصميم سلطات الاتحاد لحماية وتعزيز المصالح المشتركة، التي تشمل الاستقرار في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي.

الأداة الأكثر فعالية هو عرض الانضمام، وبالتالي المشاركة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي والقوى ككل. ولكن هذا هو المتاح فقط بالنسبة للدول الأوروبية، وتم استخدام السبل الأخرى لتعزيز مصالح الاتحاد في بقية العالم.

وقد مكنت قوى التجارة الخارجية، جنباً إلى جنب مع أدوات التعريفة الخارجية المشتركة، الاتحاد لخدمة مصالحه في التجارة الدولية الليبرالية وكذلك لتحويل ما كان هيمنة أمريكية في هذا المجال إلى الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وتعمل السياسة الزراعية المشتركة الحمائية في الاتجاه المعاكس حيث هناك علاقات مشوهه مع العديد من الشركاء التجاريين. وقد حدثت إصلاحات لتصحيح هذا التشويه منذ وقتاً طويلاً جداً ولكن يتم إنجازه على مراحل. عززت مجموعة من الترتيبات التفضيلية والمساعدات دعمت روابط مع معظم بلدان العالم الثالث.

وإلى جانب هذا التأثير في النظام التجاري العالمي، استخدم الاتحاد قواه البيئية ليلعب دور الريادة في المفاوضات الدولية لحماية طبقة الأوزون والحد من الأضرار الناجمة عن تغير المناخ.

مع اليورو، كان للاتحاد أداة قوية لتمارس في النظام النقدي الدولي. ولكن حتى تحل كلاً من الحكم الداخلي والتحديات السياسية والاقتصادية الأساسية التي تفرضها الأزمة في منطقة اليورو، والتي يمكن تحويل الهيمنة الأمريكية إلى شراكة في هذا المجال أيضاً، ليس من المرجح أن تتحقق.

وبالنسبة للدفاع، لا تزال الهيمنة العسكرية الأمريكية حقيقة ليست مصممة لنهج الاتحاد الأوروبي تدريجياً إلى التكامل العسكري ، على الرغم من أنه يخدم أغراضاً مفيدة على نحو متزايد. في المجال المدني حيث يتمكن الاتحاد من أن يكمل القوة الأميركية، مع جوانب

مدنية لحفظ السلام، وإلى حد كبير أكثر بكثير، من خلال مساهمتها في استقرار أوروبا والعالم في المجالات الاقتصادية ، البيئية والسياسية. يتم وضع الاتحاد بشكل فريد لتسهيل الانتقال من الهيمنة الأمريكية العالمية إلى عالم متعدد الأقطاب، حيث يمكن أن تلعب الشراكة الأوروبية-الأمريكية دوراً أساسياً. يحتاج الاتحاد بعض الصلاحيات الجديدة لإنجاز هذا، جنباً إلى جنب مع مزيد من الإصلاح في المؤسسات لتمكينها من استخدام القوى لتحقيق نتائج طيبة.

المؤسسات: مدى فعاليتها؟ وكيف تكون ديمقراطية؟

المتشككون في أوروبا تميل إلى اعتبار "تكامل أوثق" كما غير مرغوب فيه دون تمييز بين نقل الصلاحيات إلى الاتحاد وإصلاح مؤسساتها. ولكن هذه هي سؤالين مختلفين جدا. وبرر نقل الصلاحيات فقط حيث الاتحاد يمكن أن تخدم المواطنين بطرق الدول الأعضاء الفردية لا يمكن، والاتحاد لديها بالفعل العديد من القوى التي أشار إليها مبدأ التبعية إلا في مجال الدفاع. مرة واحدة وقد تم نقل الصلاحيات بيد أنها لن تخدم مصالح المواطنين جيدا بما فيه الكفاية ما لم تمارس من قبل مؤسسات فعالة وديمقراطية الاتحاد.

المتشككون في أوروبا يميلوا إلى اعتبار " التكامل الأقرب " غير مرغوب فيه دون التمييز بين نقل الصلاحيات إلى الاتحاد وإصلاح مؤسساتها. ولكن هذان سؤالين مختلفين جداً. يتم تبرير نقل الصلاحيات فقط حيث يمكن للاتحاد أن يخدم المواطنين بطرق لا تستطيع الدول الأعضاء الفردية القيام بها، والاتحاد لديه بالفعل العديد من القوى التي أشار إليها مبدأ التبعية إلا في مجال الدفاع. وبمجرد نقل الصلاحيات، لن تخدم مصالح المواطنين بما فيه الكفاية ما لم تمارس من قبل مؤسسات الاتحاد الفعالة والديمقراطية.

تتطلب المؤسسات السياسية سياق سيادة القانون، الذي تكفله محكمة العدل في مسائل اختصاص الاتحاد، وهذا أدى لتغيير جذري في العلاقات بين الدول الأعضاء.

والمجلس، مع ذلك، ليس فعال بما فيه الكفاية حيث تسود قاعدة الإجماع، كما يتضح من عدم كفاية تشريعات السوق الواحد قبل تطبيق تصويت المؤهلين بالأغلبية. فقد أصبح أكثر فعالية الآن أن تصويت المؤهلين بالأغلبية ينطبق على الغالبية العظمى من القوانين التشريعية وكذلك مجمل الميزانية؛ والإجماع وتعزيز التعاون تظل إجراءات عملية حيث يعتمد الاتحاد على استخدام أدوات الدول الأعضاء، كما هو الحال في مجال الدفاع. ولكن تمشياً مع الزيادة في عدد الدول الأعضاء، يجب أن يكون هناك شكوك متزايدة حول قدرة الاتحاد في التصرف حيث لا يزال نظام الإجماع سارياً، على سبيل المثال مع معاهدات تكوين الجمعيات والانضمام إليها، الترشيحات لبعض المناصب الرئيسية في المؤسسات والاتفاقات الدولية على ترتيبات أسعار الصرف.

ولدى اللجنة صلاحيات رئيسية للوفاء بمهامها مثل مدير الاتحاد، على الرغم من دوره في ضمان أن الدول الأعضاء لا تزال في الواقع تتابع الإدارة المنتدبة إليهم من قبل الاتحاد ليست قوية بما فيه الكفاية والكثير من التدخل من قبل المجلس و شبكته من اللجان في تنفيذ قرارات الاتحاد تعيق فعالية اللجنة. وقد أصبحت الثقافة الإدارية الخاصة للجنة أيضا نقطة ضعف خطيرة، لكن الإصلاحات تدخل حيز التنفيذ بعد تأمين البرلمان الأوروبي وأدت استقالة اللجنة في مارس 1999 في إحداث تحسناً كبيراً.

الدور التالي الذي لعبه البرلمان في ضمان استقالة اللجنة أظهرت كيف أن الرقابة الديمقراطية يمكن أن تسهم في الفعالية. ومع ذلك، لا تزال صلاحيات البرلمان مقيدة بموجب المعاهدات. في حين قامت معاهدة لشبونة بقرار مشترك (حرفياً) في إجراء تشريعي عادي، مما يعكس تطبيقها العام، ولا يزال هناك إجراءات تشريعية خاصة متنوعة . لطالما يظل هذا الحال، سيهمل الاتحاد وسائل أساسية لتأمين دعم المواطنين. حتى مع

حقوقها المدعمة في ظل معاهدة لشبونة، لا يزال المواطنين يفتقروا ارتباطا ذو مغزى مع الاتحاد، ولن يكون من الحكمة أن نتجاهل سجل حافل من الديمقراطية التمثيلية كعنصر رئيسي في المواطنة. طالما المواطنين لا يرون البرلمان على قدم المساواة مع المجلس، ليس من المرجح أن يعتبروه قناة مهمة بما فيه الكفاية للتمثيل. المجلس، الذي يمثل الدول، هو جزء أساسي من السلطة التشريعية للاتحاد أيضاً. ولكن على الرغم من التقدم في عقد جلسات تشريعية في الأماكن العامة، إلا أنها تبقى في قلب نظام مبهم لتفاوض شبه دبلوماسي.

نجاح الحكم المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين في العمل يبين كيف يمكن لحقوق المواطنين تولد أيضاً دعم للاتحاد. يوفر دمج ميثاق الحقوق الأساسية والانضمام الذي يلوح في الأفق من الاتحاد إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بعض الإيجابيات. ولكن الأهم من ذلك كله للمواطنين الفعالية العامة للاتحاد في فعل الأشياء التي هي ضرورية بالنسبة لهم. يجب أن ينظر إليها أن تفعل مثل هذه الأشياء في الوقت الذي يواجه تحديات كبيرة على المستويين الداخلي وفي العالم بأسره.

المرونة مقابل الفيدرالية

يتم استخدام كلمة "المرونة" بشكل موفق في الكثير من الخطاب البريطاني عن أوروبا للدلالة على كلاً من تجنب الإفراط في التنظيم اقتصاديا ، سياسياً، النفور من المقترحات

وبصرف النظر عن إكمال السوق الواحد، للأدوات المشتركة والالتزامات ذات الإلزام القانوني كما تتميز ركيزة الجماعة الأوروبية للاتحاد.

وكانت المرونة بالمعنى الاقتصادي ناجحة في تنمية الاقتصاد المعاصر المتغير بسرعة، وتم الاعتراف بهذا على نحو متزايد في الاتحاد الأوروبي. ولكن المرونة بالمعنى السياسي ليست مناسبة للدول غير القادرة على التعامل بشكل فعال. وقد أثبتت التحديات الأخيرة لبعض

المبادئ الأساسية للاتحاد، بما في ذلك حرية الحركة وعدم التمييز على أساس الجنسية، وقد أظهرت الحاجة للعمل الجماعي، كان ذلك أفضل لحماية حقوق جميع الأعضاء.

والتحدي الحيوي على المدى الطويل هو أيضاً لضمان أن الشركات الأوروبية ستكون من بين القادة في التطور التكنولوجي، وفي بعض القطاعات مثل الطائرات والأقمار الصناعية، يتطلب هذا استثمارات ضخمة وطويلة الأجل من المال العام: عرضاً صعباً على نحو متزايد في ظل المناخ الاقتصادي الحالي. وهناك حاجة إلى جهد أوروبي مشترك لدعم مثل هذه المشاريع، التي تكون كبيرة جداً بالنسبة للحكومات الأوروبية الموحدة. وبقدر ما بعض الدول الأعضاء ليست مستعدة للمشاركة، يمكن أن يكون هناك تنظيماً لتعزيز التعاون بينهم.

وقد أظهرت الأزمة في منطقة اليورو بشكل واضح جداً مدى ترابط الاقتصاديات الوطنية واعتمادها على بعضها البعض بعمق . وبالتالي، فإن قدرة منطقة اليورو على إيجاد حلول دائمة لمشاكلها هي من مصلحة ليس فقط لأعضائها، ولكن أيضاً لجميع الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وخارجها. إحدى الرسائل الأكثر صعوبة التي قد تحتاج إلى نقلها في المملكة المتحدة دقيق أنه ليس من الممكن ولا من المرغوب فيه للوقوف على هامش الأحداث وحث الآخرين على القيام بشيء ما. وهذا صحيحاً بلا شك في المسائل الاقتصادية، على الرغم من أنه لم يقدم الكثير من التعقيدات من الناحيتين السياسية والقانونية. كما أظهرت مفاوضات الاتفاق المالية، حتى لو كانت الدولة ليست من الدول الموقعة، فإنها لا تزال تحتاج إلى أن تشارك بشكل أو بآخر. وعموماً، أظهر الاتفاق أيضاً أنه في بعض الأحيان بعض الدول الأعضاء سوف ترغب في المضي قدماً عن الآخرين.

كان الجدل الدائر في المملكة المتحدة حول الانسحاب من الاتحاد إلى حد كبير مبني على عدم وجود المعرفة والفهم بخصوص كل من عملية للاتحاد الأوروبي وطبيعة الترابط العالمي.

وحتى إذا خرجت المملكة المتحدة ، فإنه لا تزال تجد نفسها مجاورة للاتحاد الذي يقوم بشراء السلع والخدمات البريطانية، ولكن الحكومة البريطانية لم يعد لها صوت مؤسسي (والتصويت) .

وعلاوة على ذلك، موقف المملكة المتحدة الحالي كنقطة دخول مرغوب فيها للاتحاد الأوروبي للشركات دول العالم الثالث "من شأنه أيضاً أن يضعف. ينظر إليها على أنها تلك المشاركة البناءة ستقدم المزيد من احتمال مزج مقبول من السياسات من شأنه الشعور باليأس المطلق.

وقد نشأ جزء كبير من الاختلاف بين نهج بريطانيا ومعظم الدول الأعضاء الأخرى من تجارب مختلفة في الحرب العالمية الثانية، الذي كان أكثر صدمة لمعظم دول القارة. ولذلك بينما الكثير من التقدم في بناء الاتحاد كان سببه دوافع اقتصادية، كان رغبة عميقة لتعزيز السلام والأمن التي تقوم عليها تحولات كبيرة نحو تقاسم السيادة، مثل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، ومعاهدات روما وماستريخت. قبلت بريطانيا مزايا التكامل الاقتصادي ولكن قاومت تقاسم السيادة، وقبول فقط ما هو مطلوب للمشاركة في سوق كبيرة أو لتجنب فقدان الكثير من النفوذ السياسي.

ولكن الحكومات وأعداد كبيرة من المواطنين في جميع أنحاء الاتحاد، بما في ذلك بريطانيا، على وعى بالعديد والعديد من مصادر انعدام الأمن في العالم العديدة والمتنوعة، وتبادل الرغبة في التقدم نحو عالم أكثر أمناً على أساس نظام متعدد الأطراف أكثر فعالية. حتى أنها قد تكون قادرة على قبول الآثار المترتبة على مثل هذه المشاركة للسيادة ما قد يلزم من أجل تعزيز كافي لقدرة الاتحاد على العمل لتحقيق هذه الغاية أيضاً. وتتزايد قدراتها العسكرية لحفظ السلام. وعلى الرغم من أنه ليس من المرجح أن تصبح قوة عسكرية كبيرة، يمكن أن تصبح صانع السلام الرئيسي في العالم عبر مجموعة هائلة من القوة الناعمة. يمكن أن تعزز مساهمتها في الازدهار والاستقرار في الاقتصاد العالمي في مجالات

التجارة والمساعدات والسياسة النقدية الخارجية؛ ويمكن أن تساعد، كما أظهرت في غرب البلقان وأماكن أخرى، في بناء وتعزيز دول ديمقراطية قابلة للحياة، وقادت العالم في العمل لمنع تغير المناخ المدمر. وعلاوة على ذلك تفعل الكثير، كقوة مدنية كبيرة جداً، لتسهيل الانتقال إلى العالم الذي سينضم فيه إلى الولايات المتحدة كلاً من الصين، ثم الهند، كقوى عظمى جداً بالمعنى العسكري أيضاً. ويمكن أن تساعدهم وغيرهم لتطوير الأمم المتحدة بشكل فعال على نحو متزايد.

وهناك إجماع واسع بين الدول الأعضاء، وخاصة المملكة المتحدة، حول صحة هذه الأهداف. ولكن لم يكن هناك اتفاق حول كيفية التطبيق الكامل للاتحاد في تحقيقها. وثمة صعوبة كبيرة بخصوص إحجام العديد، ومرة أخرى خاصة بريطانيا، لقبول تخصيص الموارد للاتحاد وتعزيز مؤسساتها بالطرق التي يمكن جعلها فعالة بما فيه الكفاية.

وهذا يعني قبول جوهر كافي من التعهدات الملزمة من الناحية القانونية والأدوات المشتركة، مع إصلاح مؤسسي لجعل الاتحاد فعال وديمقراطي بشكل صحيح. كلمة 'الاتحادية' هي اختصار مريح ودقيق عن الكلمات التالية "للجوهر" في الجملة السابقة، سواء كانت هذه الالتزامات ، الأدوات ، والمؤسسات الإصلاحية تؤدي في النهاية إلى الاتحاد أو لا. والكلمة أقل أهمية مما تمثله.

استخدامها، إذا تم تعريفها بشكل صحيح، سوف يوضح التفكير وكذلك تسهيل التواصل مع أولئك الذين يستخدمونه. البريطانيون، مثل الأوروبيين الآخرين، منذ تعرضهم لمصادر تصاعد انعدام الأمن في العالم اليوم. لذلك ينبغي على بريطانيا أن تكون قادرة على لعب دور بناء كامل في دعم إصلاحات السلطات والمؤسسات القائمة للاتحاد التي تمكنه من تحقيق التأثير المحتمل الكبير من أجل خلق عالم أكثر أمنا وأكثر رخاء.